PROVISIONAL

A/41/PV.51
4 November 1986

ARABIC

# الأمم المتحدة

# الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد شودري | (بنغلاديش) |
| ثم : | السيد كباندا | (رواندا) |
| | (نائب الرئيس) | |

- العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وعدم انتشار الاسلحة النووية ، والسلم والامن الدوليين : مشروع قرار [٣٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .



Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٣٤ من جدول الأعمال

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الشابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين : مشروع قرار(A/41/L.14)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح قفل قائمة المتكلمين حول هذا البند في الساعة ١٣ ظهرا من هذا اليوم .

واذا لم أسمع اي اعتراض فسيتقرر ذلك .

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لممثل العراق ، الذي يود عرض مشروع القرار A/41/L.14 .

السيد صميدة (العراق) : السيد الرئيس ، مرة اخرى نأتي الى هذه الجمعية الموقرة لمناقشة موضوع العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي ، وذلك لقناعتنا التامة بأن السابقة الخطيرة التي قامت بها اسرائيل بعدوانها على منشآتنا النووية الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية ستتكرر حتما في ظل الظروف الحالية وفي ظل غياب اي تعهد بعدم تكرار هذا العدوان في المستقبل . لقد كان لهذا العدوان الصارخ نتائج وعواقب خطيرة على المجتمع الدولي ، ومصداقية قرارات وعمل المنظمات الدولية ، والحق الشابت لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية . ولم تغفل المنظمات الدولية ودول العالم عن هذه العواقب الخطيرة حيث تجسد اهتمامها في شدة القرارات الدولية التي اصدرتها بحق العدوان . الا اننا يجب ان نتأمل ، ولو على عجل ، فيما تم بشأن تنفيذ هذه القرارات وحمل المعتدي على الامتثال لها . لقد لاحظنا سلوكا معاكسا من قبل المعتدي ، ففي الوقت الذي تصدر فيه العديد من القرارات لردعه وتطالبه بالامتناع عن التمادي في عدوانه تقوم اسرائيل وعلى لسان مسؤولين في حكومتها باطلاق التهديدات تلو التهديدات بانها ستقوم بمهاجمة المنشآت النووية



Digitized by UNOG Library

العراقية اذا ما ارتات اسرائيل وبمفردها بأن هذه المنشآت تهدد امنها . وهكذا نرى ان الاسرائيليين ومنذ عدوانهم في حزيران/يونيه ١٩٨١ قد اطلقوا العديد من التهديدات تجاوزت ٣٠ تهديدا بتكرار الهجوم ، أطلقها رئيس الوزراء وأعضاء آخرون في الحكومة ، مما حدا بالعراق ان يقوم من جانبه بالتصدي لمثل هذه التهديدات ومواجهتها حيث طلب من الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تنهضا بمسؤولياتهما لاجل ردع اسرائيل ومنعها من تكرار عدوانها وطالب المؤتمر العام للوكالة في قراره GC/XXVII/409 لعام (١٩٨٣) بتعهد اسرائيل ، وبشكل واضح لا لبس فيه ، يصدر عن الجهة التي اطلقت التهديد وتتعهد به عدم تكرار هجومها على العراق او أي بلد آخر . ولكن اسرائيل اثبتت نواياها واهدافها العدوانية عندما سلكت طرقا ملتوية واتبعت اساليب للتملص من إعطاء التعهد حيث اصرت على ان تبقى هي الجهة التي تقرر كون هذه المنشأة النووية مستخدمة للاغراض السلمية ام لا . ورغم كل ذلك فان اسرائيل باصرارها وتعنتها تعتبر نفسها قد تعاونت مع الوكالة وانها لم تتجاوز على الوظيفة الاساسية لهذه المنظمة وهي تضع نفسها بديلا لنظام رقابة الوكالة .

لقد كررت الوكالة مطالبة اسرائيل بتقديم التعهد المذكور ضمن القرار GC/XXVIII/425 (١٩٨٤) . وفي الوقت الذي كان فيه المدير العام للوكالة يجري اتصالاته لاستحصال تعهد اسرائيل بعدم تكرار عدوانها أعلن ايريل شارون في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥ بمهاجمة اي مفاعل نووي يبنيه العراق اذا ما كان يهدد أمن اسرائيل . وفي ضوء التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة ثبت فشل اسرائيل في تقديم التاكيدات التي طلبها المؤتمر العام لسنوات متلاحقة ورفضها تنفيذ قرارات الوكالة والجمعية العامة للامم المتحدة .



Digitized by UNOG Library

لقد قدم ممثل اسرائيل في المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة الدولية بيانا مليئا بالغموض والتمويه وادعى بأن بيانه يوفي بما تطلبه الوكالة . الا ان هذا البيان الذي تنقصه الدقة في الاشارة الى العراق صراحة وينقصه الوضوح في تعريف المنشأة السلمية لم يكن مستوفيا لشروط قرارت الوكالة ، لذلك لم تقدمه الجهة التي اطلقت التهديد والتي تقوم بتكراره .

إن هذه المماطلة في عدم قيام الجهة الاسرائيلية التي تطلق التهديد بسحب تهديدها والتعهد بعدم الاعتداء صراحة ، لهي الدليل الاكيد على النوايا العدوانية التي تضمرها اسرائيل حيث لا تقف مناوراتها عند هذا الحد بل تقوم باضافة إطار جديد لهذه المماطلة وتدعي بأن ايرل شارون وتصريحاته لا تمثل الحكومة وأن المخولين بالتصريح رئيس الوزراء ووزير الخارجية فقط علما بأن شارون الذي كان وزيرا للدفاع عند وقوع العدوان قد يصبح هو الاخر وغيره من الملوحين بهذه التهديدات رئيسا لهذه الوزارة . ان مثل هذا الاساليب التي يملأها الكذب لا يمكن أن تنطلي على المجتمع الدولي وهو يعالج واحدا من أخطر المواضيع التي واجهها ، بل إن هذه الاساليب هي التي تزيدنا اصرارا على كشفها وتعريتها أمام المنظمات الدولية لتتخذ الاجراء اللازم وبما يتناسب مع مسؤوليتها . واننا اذ نأسف لعدم تعهد اسرائيل بصراحة لا غموض فيها بعدم تكرار هجومها او التهديد بتكراره ، فاننا بغياب هذا التعهد المطلوب يكون من واجبنا العمل من أجل تأمين الحصول على هذه الضمانات .

قام العراق بتقديم مشروع قرار الى المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة الدولية يطلب منه ان يتحمل مسؤوليته كاملة بخصوص التعهد وقد حصل مشروع القرار على ٤١ صوتا لصالحه ، ولكن للأسف الشديد تم رفض هذا المشروع استنادا الى حيلة اجرائية مارسها رئيس المؤتمر العام التاسع والعشرين للوكالة واتخذ قرارا حصل فقط على ٣١ صوتا تحفظت اسرائيل عليه ، وهذه هي الحلقة الجديدة في سلسلة المماطلات التي تبتدعها اسرائيل لكي لا تلزم نفسها أمام المنظمات الدولية . وهذا التحفظ شاهد عيان لتراجع اسرائيل عن التزاماتها .



Digitized by UNOG Library

لم يكن عدم امتثال اسرائيل واعطائها التعهد المطلوب هو السلوك الوحيد الذي شجبته المنظمات الدولية بل انها لم تستجب للدعوات المتكررة لانضمامها الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فقد رفضت اخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة ، ورفضت الاعلان عن عدم حيازتها للأسلحة النووية ، ورفضت ايقاف تعاونها النووي مع نظام بريتوريا العنصري ورفضت ارادة المجتمع الدولي في انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط .

إن الغرض من تقديم مشروع القرار لهذا العام يأتي من ايماننا وقناعتنا الثابتة بأن اسرائيل ستكرر عدوانها في المستقبل وهي لم تتردد في الافصاح عن ذلك من خلال تهديداتها المستمرة .

وأود نيابة عن الوفود التالية تقديم مشروع القرار حول الموضوع : الاردن ، افغانستان ،الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، البحرين ، بنغلاديش ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جيبوتي ، السودان ، الصومال ، العراق ، عمان ، قطر ، كوبا ، الكويت ، لبنان ، ماليزيا ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

فالفقرة الاولى من المنطوق تدعو اسرائيل لاخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية وكما جاء في قرار مجلس الامن ٤٨٧ لعام ١٩٨١ .

أما الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار فتنقل حقيقة واضحة لجميع الوفود وهي أن الجمعية العامة تعتبر أن اسرائيل لم تلزم نفسها بعدم مهاجمة أو التهديد بمهاجمة المنشآت النووية في العراق أو أي مكان آخر بما فيها المنشآت النووية الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية .

أما الفقرة الثالثة من المنطوق فتعيد تأكيد الجمعية العامة على حق العراق في التعويض عن الخسائر التي الحقت به جراء العدوان الاسرائيلي في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ وكما جاء في قرار مجلس الامن ٤٨٧ لعام ١٩٨١ .



Digitized by UNOG Library

كما تطالب الفقرة الرابعة من القرار من مؤتمر نزع السلاح الاستمرار في مفاوضاته لأجل الوصول الى اتفاقية لحظر الهجمات العسكرية على المنشآت النووية .

أما الفقرة الخامسة من المنطوق فتطلب ادراج البند للسنة القادمة حيث سيعرض تقرير الأمين العام وكذلك النظر بشأن تنفيذ القرار أعلاه .

نأمل أن ينال المشروع دعم الدول الأعضاء .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها من فوق هذا المنبر ، أود أن اهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة وعلى اسلوبكم الرائع في اداء عملكم . من الملاحظات الطريفة التي تتردد عن الامم المتحدة انها دار الخلود . فلا شيء يفنى هنا . وثمة فرصة طيبة لأن يكتب الخلود لبعض القرارات ان لم يكن كلها . ولاسيما تلك المناهضة لاسرائيل .

وهو ما يسري على القرار الذي بين يدينا . فقد تقدم به العراق لأول مرة عام ١٩٨١ ثم في عام ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ والآن يعاود الكرة مرة اخرى عام ١٩٨٦ . ولا يهم كون الفقرة الرئيسية من القرار التي تبرر إحياء العراق له سنويا فقرة زائفة الاساس . اذ تدعي الفقرة ٣ من المنطوق أن اسرائيل لم تلزم نفسها بعد بعدم الاعتداء على المنشآت النووية بما فيها تلك الخاضعة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولكن ماذا تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد ؟ وماذا ترى بوصفها الهيئة التي تناولت تلك المسألة بصورة ضافية ؟ ففي عام ١٩٨٥ قبلت واكتفت بما قدمته اسرائيل شفويا وكتابة من تأكيدات بأنها لن تعتدي او تهدد بالاعتداء على المنشآت السلمية . وتقول في قرارها ٤٤٣ أن "اسرائيل تعهدت بعدم مهاجمة منشآت نووية سلمية في العراق أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر اينما كان" (GC(XXIX)/RES/443) . والواقع أن الوكالة قررت حذف المسألة برمتها من جدول أعمالها .



Digitized by UNOG Library

ولم تكن هي وحدها التي قررت ذلك . فقد فعل العراق نفس الشيء . حيث انه في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٦ ، لم يجشم نفسه عناء اشارة ذلك الموضوع .



Digitized by UNOG Library

السؤال المطروح هو : لم لا ؟ والجواب : لان العراق يعرف جيدا انه لا يستطيع في ذلك المحفل ، الذي يعرف جيدا تفاصيل هذه القضية ، أن يحشد التأييد اللازم لاحياء قضية ميتة بالفعل وهو أمر غير معقول .

ونظرا لان العراق غير راض عن ذلك وتواق الى حمل حملته الشعواء ضد اسرائيل الى الامم المتحدة ، فانه يحاول الآن تجاوز قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتمرير نموذج قرار جديد في الجمعية العامة . ويراهن العراق على أن كثيرا من الدول الاعضاء ستعطل حكمها الاصوب - ذلك الذي أظهرته في فيينا - وتسمح باتخاذ قرار مشوه لا صلة له بالموضوع في نيويورك . ولا بد لي من أن أقول ، مع الاسف إن سجل الجمعية العامة بالنسبة لمعظم الامور التي تتعلق باسرائيل يجعل من هذا الافتراض افتراضا مقبولا .

ولكن حتى هنا ، في جلسة الجمعية العامة ، واجه العراق بعض المشاكل . فقبل سنتين ، خسر مشروع القرار العراقي ١٧ صوتا ؛ وفي العام الماضي خسر ١٨ صوتا آخر . وهكذا ، فإن من الواضح جدا أن عددا متزايدا من الحكومات كان يوجه رسالة واضحة للعراق : لقد ضاقت ذرعا ؛ وتود أن ترى الموضوع قد اسقط الى الابد . وتحاشيا لمواجهة مزيد من اضمحلال التأييد هذا العام ، عمد العراق الى تغيير كلمات قليلة هنا وهناك ويقوم الآن بعرض مشروع القرار على الجمعية العامة . وسيكون من المؤسف حقا اذا منيت الجهود المبذولة لرفض القرار رفضا قاطعا بالفشل ، نتيجة لهذه الخدعة . وذلك لان مضمون القرار ، الذي يجعله غير قابل للتطبيق وغير مقبول ، لم يتغير .

لقد ألزمت اسرائيل نفسها منذ مدة طويلة ، وفي مناسبات عديدة - بما في ذلك عدة مرات من هذه المنصة ذاتها - بالامتناع عن مهاجمة أية منشآت نووية مكرسة لاغراض سلمية ، بغض النظر عن مكانها . وقد كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مصيبة في قولها إن ذلك كان تطورا هاما بالنسبة لهذا الموضوع ، منذ أن أثير لاول مرة في عام ١٩٨١ - وفي الواقع ، فانها أقفلت هذا الموضوع الى الابد .



Digitized by UNOG Library

والآن ، لا يمكن للعراق أن يملي ما يريد . فاما اننا نتناول تفسير ضيقا للموضوع المعروض علينا - وهو على وجه التحديد مسألة حماية المنشآت النووية ؛ أو اننا نتناول موضوعا أوسع - ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين . فاذا كنا نتناول الموضوع الضيق ، موضوع الهجوم على المنشآت النووية ، فان ما ينبغي لنا أن نناقشه ليس التوكيدات الاسرائيلية ، التي قُدمت وقُبلت ، ولكن التوكيدات العراقية .

فلا ننسى أن احداثا وقعت في السنوات التي تخللت ذلك . ففي ثلاث مناسبات منفصلة هاجم العراق المنشآت النووية الايرانية في بوشير : الأولى في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ثم في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، ثم في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ . ولست أدري ما اذا كان زميلنا السفير الايراني يود أن يتوسع في هذا الأمر هنا . وبالطبع ، فانه قد فعل هذا في رسائل مكتوبة رفعها الى الأمين العام وفي شكاوى رسمية تقدمت بها ايران . ولكننا نرحب بمزيد من النقاش هذا الصباح .

وعليه ، اذا كان العراق يصر على إثارة هذا الموضوع عاما بعد عام ، فانه يتحتم علينا أن نطالبه بأن يقدم توكيدات كتلك التي قدمتها اسرائيل بالفعل .

والآن ، ماذا بالنسبة للنظرة الأوسع لمشروع القرار هذا - أي تلك التي تقول بأنه يتعين تناول مسائل السلم والأمن الدوليين العامة ؟ وبالمناسبة ، فإن تلك الكلمات "السلم والأمن الدوليين" تظهر في آخر عنوان مشروع القرار . حسنا ، اذا كان هذا هو الاطار الذي ينبغي لنا الدخول فيه سنويا في هذه المناقشة - وقد رأت الجمعية العامة قبل قليل مثالا عليه في الكلمة التي ألقاها ممثل العراق هنا - فعندها ، يكون من حقنا أن نسأل : ما هو الاسهام الذي قدمه العراق للاستقرار الدولي وحفظ السلم منذ أن اتخذ قرار فيما يتعلق بهذا البند لأول مرة في عام ١٩٨١ ؟ اننا جميعا نعرف الجواب . لقد واصل العراق حربا عدوانية ضخمة ضد ايران - وفي الواقع فانها أكثر الحروب دموية منذ الحرب العالمية الثانية . وكان هدف العراق المعلن هو الاحتلال المحض ليس الا . وفي هذه الحرب ، شن العراق ولا يزال يشن حربا كيميائية



Digitized by UNOG Library

وغازية . وقد اكدت ذلك ، على نحو لا يدع مجالا للشك ، لجنة الخبراء التابعة للامم المتحدة والمنشأة مؤخرا ، وكذلك في البيانات الرسمية التي أدلى بها الامين العام ورئيس مجلس الامن . والآن ، إن ثن هذه الحرب انتهاك مباشر للاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العراق رسميا .

وإن معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام قد أورد في كتابه السنوي لعام ١٩٨٥ :

"استنادا الى الادلة المتراكمة ، وعلى الرغم من الاحتجاجات العراقية التي تناقضها ، فإن العراق قد تكشف بوصفه مخالفا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، مجرما دوليا" .

وأكرر : "مجرما دوليا" .

ولكن ، كما يرد في القول المأثور ، هذا ليس كل شيء . فقد عذّب العراق أسرى الحرب وقتلهم ؛ وهاجم سفنا محايدة ؛ وقصف المدن المفتوحة ؛ وثن ارهابا دوليا ؛ وآوى ارهابيين دوليين ، بما في ذلك أبو نضال السيء السمعة ، وحديثا ، مدبر اختطاف اكيلي لاورو ، أبو العباس ، الذي يسافر بجواز سفر دبلوماسي عراقي . وبالطبع ، فإن العراق ليس وحده في هذه الممارسة الطويلة العهد المتمثلة في استخدام مرافقه الدبلوماسية وسفاراته كقلاع للارهاب . إنه يتنافس في هذا مع عدو تقليدي له ، هو سوريا ، وشريك سوريا الاصغر ، ليبيا ، في أسوأ انتهاك فاضح للامتيازات الدبلوماسية . ولكن ، نظرا لتكشف نشاط السفارة السورية الاخير في لندن ، فإن سوريا على ما يبدو أصبحت في الطليعة .

وغني عن القول أن جميع هذه الانشطة العراقية تنتهك مبادئ ميثاق الامم المتحدة انتهاكا صارخا . إلا أن القائمة لا تكتمل الا بذكر العدوان العراقي الصارخ الموجه ضد بلدي . دعوني أضع ذلك بعبارة اخرى - لانني أعتقد أن كلمة "عدوان" لا تصف الوضع تماما . فالعدوان يعني في العادة هدف - وفي هذا الاطار يمكننا القول الهدف



Digitized by UNOG Library

الجزئي - السيطرة أو السلب أو الاخضاع . ولكن الذي يسعى اليه العراق من وراء عدوانه على اسرائيل شيء آخر .

وأعتقد أن من الأفضل أن أدع دكتاتور العراق يشرحه بعباراته . فقد قال صدام حسين :

"يتعين على العرب ألا يوقعوا أو يوافقوا على الاعتراف بالكيان الصهيوني ، حتى ضمن حدود ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧" .

وقد فسر ما يعنيه هذا الكلام وزير خارجية العراق الذي قال :

"إن العراق لا يستطيع أن يوافق على وجود الصهيونية - سواء بوصفها حركة أو بوصفها دولة ... إن الكفاح ضد الصهيونية بالنسبة لنا كفاح لا يمكن تقديم تنازلات فيه" .

وبعبارة اخرى ، فإن العراق ، باعترافه ، يسعى للقضاء قضاء مبرما على دولة عضو في الأمم المتحدة . وهذا هو النظام الذي يثير كل هذه الجلبة مدعيا الحرص على الاستقامة والمسؤولية الدوليتين والقانون الدولي . وعليه ، اذا كان العراق يصر ، باسم السلم والأمن الدوليين ، على عرض هذا القرار مرة تلو الاخرى ، فانه ينبغي لنا أن نصر على أن يتناول أولا ممارساته ، التي لا تطاق ، في هذا المجال .

الى متى سيواصل العراق تبديد وقت وموارد هذه الهيئة ، في وقت الأزمة التي تمر بها ؟ الى متى سيبقى العراق يفرض علينا مناقشة هذا البند ؟ حتى نهاية عام ١٩٨٧ ؟ ١٩٨٨ ؟ ١٩٨٩ ؟ ١٩٩٠ ؟ ربما حتى عام ٢٠٠٠ ؟ لانني على يقين من أن العراق سيتمكن ، في العام القادم وفي الأعوام التي ستتلوه ، دائما من إعادة صياغة القرار ليجعله أكثر تطرفا أحيانا وأقل تطرفا أحيانا اخرى - كل ذلك وفقا لمصالحه المتغيرة .

الى متى ستخضع الجمعية العامة لهذه اللعبة ؟ الى متى ستبقى مستسلمة لمفهوم صدام حسين لجدوى الجمعية ؟ إن الاجراء المناسب الوحيد ازاء هذا القرار الذي لا لزوم له هو حرمانه من الخلود الذي أراده له العراق ، ووضعه في غياهب الماضي ، لان ذلك هو مكانه الصحيح .



Digitized by UNOG Library

السيد الساعدي (عمان) : ان مناقشتنا اليوم للعدوان الاسرائيلي المسلح على المفاعل النووي العراقي تتسم باهمية جديدة خاصة بعد التقارير التي ذكرها خبراء اسرائيليون ودوليون عدة ، وتؤكد بأن اسرائيل أصبحت سادس قوة نووية في العالم حيث تمتلك حسب قول أحد خبرائها المعنيين وهو موردخاى فاينونو (الذي اختطفه الموساد بالقوة من لندن مؤخرا وأعيد لتل أبيب) ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ رأس نووي تم انتاجها في مفاعل ديمونة بصحراء النقب بفلسطين المحتلة . واعتمادا على التكنولوجيا المتقدمة التي حصلت عليها اسرائيل من بعض الدول الاوروبية بوسائل غير قانونية ، فان بامكانها استخراج مادة البلوتونيوم بمعدل يصل الى ٤٠ كيلوغراما سنويا ، أي ما يكفي لانتاج عشر قنابل ذات قدرة تدميرية هائلة .

فهذه اسرائيل التي قامت بعدوانها الغاشم على العراق الذي خص منشآته النووية للاغراض السلمية والذي هو طرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية منذ بدء سريانها عام ١٩٧٢ ، وقبل العراق ضمانات الوكالة الدولية فيما يتعلق بالانشطة النووية . وحسب تقرير الوكالة ذاتها فان العراق يفي بالتزاماته بصدق واخلاص وبصورة مستمرة بعكس اسرائيل الدولة المعتدية تماما .

وكما يعلم الجميع ترفض اسرائيل كذلك بعناد الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وقد أدانت الجمعية العامة للامم المتحدة بقرارها ١٤/٣٩ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ طموحات اسرائيل النووية وعدوانها على العراق وطالبتها في مناسبات عديدة أن تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما طالبت الجمعية العامة مجلس الامن باتخاذ التدابير المناسبة لضمان امتثال اسرائيل للقرارات المتعلقة بهذه المسألة .

ان المعلومات الجديدة التي أشرنا اليها آنفا واستمرار الرفض الاسرائيلي لتنفيذ قرارات الامم المتحدة لأوضح دليل على أهدافها الحقيقية المتمثلة في حيازة الاسلحة النووية وتكريس سيطرتها على الاراضي العربية التي تحتلها ، فاسرائيل تتحدى كل المشاعر الدولية وذلك بتعاونها في كل المجالات مع نظام جنوب افريقيا العنصري



Digitized by UNOG Library

الذي يمارس التمييز والتفرقة البغيضة ضد المواطنين هناك ويواصل احتلاله لاقليم ناميبيا وبطشه به كما تفعل اسرائيل ذات الشيء تماما في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى وهو ما أكده صراحة مؤخرا رئيس وزرائها الحالي اسحاق شامير . فلا يخفى على أحد أن النظامين العنصريين في فلسطين وجنوب افريقيا يقيمان أوثق التعاون بينهما خصوصا في المجال النووي والعسكري والاقتصادي ، وهما بذلك يدخلان كلا من منطقة الشرق الاوسط والقارة الافريقية في دوامة سباق التسلح النووي الذي يضاعف من الاخطار التي تهدد الامن والسلم الدوليين في العالم ويحد من فرص التنمية في بلدان هذه المناطق بهدف تطوير قدرتها الاقتصادية والاجتماعية كما تحتمه الظروف الموضوعية وحالة البلدان النامية .

ان العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي المخصص للاغراض السلمية لم يكن الاخير في الاعتداءات الاسرائيلية ضد دول المنطقة بل ان طائراتها قامت ولاتزال تقوم بالعدوان على دول مسالمة بعيدة عنها مثل تونس ولبنان . كما ان القادة الاسرائيليين يواصلون تهديداتهم ضد كل دول المنطقة بضرب منشآتها النووية السلمية والاهداف الحيوية الاخرى التي يمكن أن تطالها القوات أو الطائرات الاسرائيلية .

وأخيرا ، اننا نرى بأنه على الامم المتحدة استمرار اتخاذ اجراءات صارمة ضد اسرائيل التي استساغت العدوان في غياب أي رادع دولي وعلى المجتمع الدولي الزامها بتطبيق قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) المتخذ بالاجماع بهدف ردع عدوانها على المفاعل النووي العراقي أو غيره من المصالح الحيوية للدول العربية . كما ان على الدول والمنظمات الدولية وقف كل تعاونها النووي مع اسرائيل بعد اتضاح خطورته للجميع ، ونؤكد مرة أخرى حق العراق في التعويض المناسب عن كل الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بها نتيجة لهذا العدوان الغاشم ، ونأمل من جميع الدول المحبة للحرية والسلام مساندة العراق لإعادة بناء منشآته التي دمرتها اسرائيل ، والتأييد المطلق اليوم مرة أخرى لمشروع القرار A/41/L.14 المقدم من العديد من الدول بهذا الشأن ومنها بلادي ، لهو الموقف الامثل المطلوب في مثل هذه الظروف .



Digitized by UNOG Library

السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس ، في البيان الذي استمعنا اليه قبل قليل من ممثل اسرائيل أثيرت موضوعات عدة إلا الموضوع محل البحث ، وهو اسلوب يرجع اليه ممثل العدو الصهيوني لصرف النظر عن الموضوع المطروح ، والغريب أن هذا الممثل ورغم مرور ثلاث سنوات على وجوده في الامم المتحدة لم يدرك السأم والملل اللذين ينتابان الممثلين وهم يستمعون اليه لانه يكرر في كل موضوع مطروح نفس الطروحات التي يطرحها في أي بند من البنود . وبامكاننا ان نرد على هذا الممثل ، على أكاذيبه التي أصبحت واضحة للجميع ، ولكني أعتقد اننا حين ننساق الى ذلك نكون قد حققنا هدفه في صرف الانظار عن الموضوع المطروح ، ولذلك فان خير جواب هو تركيز حديثنا على البند المطروح على الجمعية العامة .

كما نعلم جميعا فان الجمعية العامة أدانت بقوة في دورتها الماضية مرة أخرى جميع الاعتداءات العسكرية على جميع المنشآت النووية المكرسة للاغراض السلمية بما في ذلك اعتداءات اسرائيل العسكرية على مرافق العراق النووية ، وذلك في قرارها ٦/٤٠ . وفي ذلك القرار طلبت الجمعية العامة من مجلس الامن أن يتخذ تدابير عاجلة وفعّالة لضمان امتثال اسرائيل لاحكام قرار المجلس ٤٨٧ (١٩٨١) وهو القرار الذي أقر فيه المجلس - ضمن عدة أمور - الحق السيادي غير القابل للتصرف لكل دولة وبخاصة الدول النامية في أن تنفذ برامج نووية لاغراضها التنموية وغير ذلك من الاغراض السلمية ، وأدان المجلس في ذلك القرار العدوان الاسرائيلي على المنشآت العراقية ادانة قوية باعتباره خرقا صريحا لميثاق الامم المتحدة ولقواعد السلوك الدولي ، وأقر المجلس حق العراق في الحصول على تعويضات عن ذلك العدوان ، وطالب اسرائيل بالكف عن التهديد بتكرار مثل ذلك العدوان وبأن تخضع منشآتها النووية للإشراف الدولي بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ولنا أن نتساءل وبعد مرور عدة سنوات على هذا القرار : ما نصيب هذا القرار من التنفيذ ؟ هل انضمت اسرائيل الى الوكالة الدولية للطاقة النووية ؟ هل وافقت على اخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية ؟ هل توقفت عن الابتزاز والتهديد بتكرار جريمتها ؟



Digitized by UNOG Library

ان الجواب على هذه الاسئلة : ان شيئا من ذلك لم يحدث ، وان مجلس الامن يقف مكتوف اليدين بسبب سيف الفيتو المسلط لحماية اسرائيل وتمكينها من تنكرها لقرارات المجلس .

ان الاعمال العسكرية ضد المنشآت النووية السلمية أمر في غاية الخطورة لما قد يترتب عليه من اطلاق الاشعاعات الذرية القاتلة في جو الكرة الارضية وتلويث البيئة المشتركة للانسانية على وجه يعود على حياة الناس وصحتهم ومصير الاجيال المقبلة بأوخم العواقب ، وليس أغرب من اهتمام دول العالم بتلافي الكوارث النووية التي تقع مصادفة وتحجيم آثارها من جهة والتراخي والتهاون في ردع اسرائيل عن عدوانها على المنشآت النووية العراقية من جهة أخرى .

وان عدم الالتزام بعدم تكرارها لهذا العمل العدواني يضع على الدول كلها وعلى الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن بصفة خاصة مسؤولية تاريخية تفرض عليها تمكين مجلس الامن من تنفيذ الاجراءات التي وردت في قراره واستخدام كل ما بيد تلك الدول من وسائل - وهي ليست قليلة - للضغط على اسرائيل من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن بكل ما نص عليه حرصا على استبعاد حدوث كارثة نووية من صنع البشر ، ومثل تلك الكارثة أولى بالتلافي وأيسر تحاشيا من كارثة تقع نتيجة حادث غير مقصود قد يكون تجنبه في غير مقدور الانسان .

ومما يكشف عن نوايا اسرائيل وأهدافها الحقيقية في رفضها لقرار مجلس الامن الانف الذكر ورفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار هو ما ثبت أخيرا بشهادة جهات محايدة ان اسرائيل انتجت حتى الآن حوالي ٢٠٠ قنبلة من أحجام مختلفة ، تمثل كل منها قوة تدمير هائلة فضلا عن كونها أداة للتهديد والابتزاز النووي في منطقة تنفرد فيها اسرائيل بامتلاك السلاح النووي ثم يدفعها الصلف والغرور الى ضرب منشآت نووية خاضعة للرقابة الدولية ولا يشك أحد في أنها مخصصة للأغراض السلمية .

وأمام هذه الحقيقة التي تؤكد ان اسرائيل الآن سادس قوة نووية في العالم كله ، فان على الامم المتحدة مسؤولية خاصة في أن تكشف جهودها وتعبىء جهود المجتمع الدولي كله من أجل اعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية - ذلك الموضوع



Digitized by UNOG Library

الذي مازال مطروحا على الجمعية العامة منذ دورتها التاسعة والعشرين أي منذ اثني عشر عاما . وقد كانت ردود البلاد العربية قاطعة في استجابتها الى ما طلبته الجمعية العامة في هذا الصدد بينما كان رد الفعل الاسرائيلي ولايزال قائما على رفض الاستجابة الى ما طلبته الجمعية العامة تحت ستار إبداء التحفظات وغير ذلك من أساليب المراوغة والخداع التي ينطق بها الرد الاسرائيلي المعمم في الوثيقة رقم A/40/383 .

ومن جهة أخرى فان استمرار التعاون النووي بين اسرائيل والنظام العنصري في جنوب افريقيا لايزال يسبب لبلادي شأنها في ذلك شأن بقية دول منطقة الشرق الأوسط وافريقيا قلقا عميقا لما ينطوي عليه ذلك التعاون من أخطار تعم احتمالاتها الوخيمة أكثر من منطقة في العالم بل وتهدد أمن العالم كله وسلامه بأسوأ الأخطار . ان نظام بريتوريا العنصري بدوره يرفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ويرفض قبول اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تماما كما تفعل اسرائيل .

ان العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية السلمية حدث فظيع لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم وينبغي أن يظل فريدا لا مثيل له في المستقبل ، وصمة لا تمحى في جبين مرتكبة ذلك العدوان وتذكيرا للعالم كله بمغبة العبث بمقدرات البشرية عن طريق تعريضها عمدا وقصدا لمخاطر الاشعاع النووي الرهيبة . لهذا من الطبيعي أن تنظر الجمعية العامة هذا البند عاما بعد عام منذ دورتها السادسة والثلاثين وأن تستمر في ذلك الى أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ الاجراءات العملية الكفيلة بتأمين عدم تكرار مثل هذا العدوان . ولن يتسنى ذلك ما لم تحرم اسرائيل التأييد غير المشروط الذي تحظى به وما لم تسحب من فوق رأسها مظلة حق الاعتراض التي تظللها بها صاحبة ذلك الحق في مجلس الأمن متحملة بذلك أمام شعوب العالم وفي نظر التاريخ نصيبها من المسؤولية العظمى التي تترتب على مثل هذا العبث الاجرامي بمصير الجنس البشري . وان وفد بلادي ليأمل أن تؤدي اعادة النظر في ذلك الموقف غير المبرر الى العدول عنه والى اطلاق يد مجلس الأمن في القيام بوظيفته في الحفاظ على أمن العالم وسلامه وتطبيق الشرعية الدولية التي يعتبر العدوان الذي نحن بصدده من أبرز الأمثلة على اهدارها والاصرار على عدم الالتزام بها .



Digitized by UNOG Library

السيد دجوكيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في السنوات الماضية أعربت الجمعية العامة ومجلس الامن للامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك الاغلبية الساحقة من الرأي العام العالمي في مناسبات كثيرة عن مواقفها وآرائها الواضحة التي لا لبس فيها بشأن الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية الخاضعة لاشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسيظل هذا الهجوم العدواني ، في منطقة الشرق الاوسط المضطربة ، مسجلا كمثال بالغ العنف على سياسة القوة الغاشمة التي لم يسبقها أي استفزاز ، وعلى انتهاك المعايير الاساسية للسلوك الدولي .

ان الطريقة التي نفذت بها الغارة الاسرائيلية والاهداف التي انطوت عليها قد أعطت أزمة الشرق الاوسط بعدا جديدا خطيرا لا توجد حاجة الى الشرح المسهب لعواقبه الوخيمة .

ان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد رجوا في مؤتمر قمتهم المعقود في هراري

"من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تسعى الى وضع تدابير اضافية تضمن بصورة فعّالة ألا تهاجم اسرائيل أو تهدد المنشآت النووية السلمية في العراق أو في أي مكان آخر ، خرقا لميثاق الامم المتحدة وانتهاكا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية" .

لقد رفضت الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ومنظمتنا رفضا قاطعا التفسير الاسرائيلي بأن الهجوم كان عملا وقائيا للدفاع عن النفس . ورأت ان هذا الهجوم يعد انتهاكا صارخا لسيادة بلد مستقل ولسلامته الاقليمية وانه محاولة لانكار حقه في التطور التكنولوجي المستقل في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية .

ان ما ينطوي عليه هذا العمل من آثار خطيرة على السلم والامن في المنطقة وعلى العلاقات الدولية بشكل عام ، يحتم علينا جميعا ألا ننسى هذا العمل وإلا سيشكل ذلك سابقة للقيام بأعمال مماثلة في المستقبل .



Digitized by UNOG Library

وتشكل هذه الاعمال انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة وللمعايير الاساسية للسلوك الدولي ومصدرا دائما للتوتر وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط وفي العلاقات الدولية بوجه عام .

وقد أدانت يوغوسلافيا الهجوم الاسرائيلي ، انطلاقا من مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واستخدام القوة في العلاقات الدولية ، بغض النظر عن الجهة التي تفعل ذلك ومهما كانت الذرائع التي يبرر بها ارتكاب تلك الاعمال .

وتتعارض هذه الاعمال العدوانية مع ما يطالب به المجتمع الدولي من التوصل الى حل دائم وعادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط التي ظلت على مدى السنين أحد المصادر الشديدة الخطورة للتوتر الدولي وحق كل بلدان المنطقة في السلم والامن .

ومثل هذا الحل يعني ، قبل كل شيء ، الاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانشاء دولة له ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ونبذها لسياسة القوة وامتناعها عن انتهاك سيادة البلدان الاخرى في هذه المنطقة وسلامة أراضيها ، وعن التدخل في شؤونها الداخلية .

السيد الصباغ (البحرين) : أعود مرة أخرى لتناول مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية المخصصة في الاصل للاغراض السلمية وآثاره الخطيرة على السلم والامن الدوليين . والذي وقع في شهر حزيران/يونيه من عام ١٩٨١ . وان مضى ست سنوات على هذا العدوان واستمرار النقاش حوله في الجمعية العامة لن يقلل من اهميته وخطورته ، وسيظل مدرجا على جدول أعمالنا طالما ظلت اسرائيل على موقفها في عدم الامتثال للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الامن .

لقد أدان المجتمع الدولي آنذاك الغارة الاسرائيلية الآثمة على المفاعل النووي العراقي المخصص للاغراض السلمية . كما أن مجلس الامن اعتبر هذا العدوان بالاجماع عملا عدوانيا مبيتا لم يسبق له مثيل ، وذلك في قراره ٤٨٧ (١٩٨١) والذي طالب اسرائيل بالكف عن مثل هذا العدوان وعن تهديد سيادة وسلامة العراق .

وان هذا العدوان يعتبر تهديدا خطيرا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي يعتبر اساسا لمعاهدة عدم الانتشار النووي .



Digitized by UNOG Library

كما أن هذا العدوان قد وقع على دولة ملتزمة بمقاييس الوكالة ومعاهدة عـــدم الانتشار النووي . وقد وضعت بالفعل انشطتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية . ولم تكتف اسرائيل بعدوانها هذا بل هددت بالقيام بمثله فـــي المستقبل . ومن شأن كل هذا تقويض الجهود الجماعية الرامية الى منع استخدام القـــوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وتعريض السلام الدولي للخطر .

والجمعية العامة ما فتئت تتخذ القرارات التي تطالب بوضع حد لتهديد اسرائيـل بتكرار عدوانها على المنشآت النووية في العراق وغيرها من البلدان الاخرى .

وان عدوان اسرائيل هو في الواقع تعبير عن سياستها في ممارسة الارهاب الصـادر عن الدولة ضد العراق والبلدان العربية الاخرى . وان هذا يعد تهديدا صارخا لسيـــادة تلك البلدان وسلامة اراضيها وتدخلا في الشؤون الداخلية للدول وفرض سيطرتها وارادتهـا على الآخرين . وعدوانها المبيت على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشريـن الأول/اكتوبر سنة ١٩٨٥ ماثل امام أعيننا حيث انتهكت سيادتها وسلامتها الاقليميـــة ، كما أنه انتهاك صارخ للقانون الدولي .

وتدعي اسرائيل ان عدوانها هذا ينطلق من الحفاظ على سلامتها والدفاع عـــن أمنها . وهو منطق لا يتفق مع سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية ضد جيرانها الـــدول العربية . ويكفي ان نشير الى اعتداءات اسرائيل المتواصلة على لبنان ولاسيما فـــي الجنوب اللبناني . ولن نتحدث باسهاب عن غزو لبنان سنة ١٩٨٢ واستمرارها حتى الآن فـي انتهاك سيادة وسلامة اراضيه ، ولن ندخل في تفاصيل ذلك فنحن في غنى عنها .

حقا ان هذه الاعتداءات تعبر بصورة واضحة عن جوهر سياستها هذه التي تعطيهـــا حق ممارسة الارهاب الدولي على مستوى الدولة . وهي في هذا تتجاهل الاحكام الاساسيـــة لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي . وانها هنا تعتمد على الارهاب وقـــوة البطش سالكة سياسة توسعية عدوانية وليس فقط ضد جاراتهـا العربية بل تمتد الـى دول عربية بعيدة . وهكـذا فقد خلقت مـن عدوانها هذا علـى العراق سابقة خطيرة اتاح لهـا الحق المكتسب في شن اعتداءاتهـا ضد الدول الاخـرى وقت ما تشـاء ، ودون أن تعيـــر القوانين الدولية أو العرف الدولي أي اهتمام .



Digitized by UNOG Library

والعراق هو طرف في معاهدة عدم الانتشار وهو ملتزم بأحكامها وقد قبل ضمانات الوكالة فيما يتعلق بانشطته النووية . في حين ان اسرائيل ترفض الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ، وهي تواصل تطوير منشآتها النووية واستخدامها دون أية رقابة دولية وذلك خدمة لأهدافها العدوانية والتوسعية والتي هي اليوم مصدر خطر وتهديد دائمين لدول المنطقة . وقد أدى كل ذلك الى زيادة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط وزاد من عوامل التوتر وعدم الاستقرار فيها .

لقد كان هدف العراق من حصوله على التكنولوجيا النووية المتقدمة وتطويرها خدمة توجهاته السلمية وخطته الانمائية والاجتماعية والاقتصادية من أجل رفاه شعبه وتطور وازدهار بلاده .

وهكذا يتبين لنا من خلال بحثنا هذا البند وللسنة السادسة على التوالي أن المجتمع الدولي مهتم بضرورة وضع حد لمثل هذا العدوان والتأكيد على عدم تكراره . وان هذا العمل العدواني هو انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول وفقا للميثاق ، ومنها عدم استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .

وبعد هذه السنوات من النقاش يتضح لنا ان الادانة والشجب لن تجدي نفعا مع دولة تعتمد اسلوب القرصنة واستعراض القوة . وهذا مبدؤها في علاقاتها الدولية ، لذلك لابد من التعويض نتيجة الاضرار المادية الجسيمة التي حلت بمنشآت العراق الذرية للأغراض السلمية . وفرض الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وان على الجمعية العامة ومجلس الأمن أن يتخذا تدابير عملية لالزام اسرائيل بتنفيذ قراراتهما السابقة ، وان تتوقف عن مواصلة سياستها العدوانية هذه .

وان دولة البحرين ترى أن مشروع القرار المطروح امامنا تحت هذا البند يمثل الحد الأدنى مما نتطلع اليه ، وعلى الجمعية العامة تبنيه انطلاقا من مسؤولية الأمم المتحدة ككل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون والشرعية الدولية .



Digitized by UNOG Library

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(ترجمة شفوية عن الروسية) : اضطرت الجمعية العامة لسنوات الآن ان تعود الى بحث مسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية . وحتى الآن ما زالت هذه المسألة ذات أهمية بالغة . ويمكن أن يلحظ اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، ما لهذا العمل البشع من أعمال ارهاب الدولة من عواقب وخيمة على قضية السلم والأمن الدوليين وعلى الجهود الرامية الى تأمين تسوية عادلة دائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

لا يمكن احلال السلم في الشرق الأوسط عن طريق سياسات القوة أو بفرض الصفقات المنفصلة . فحل المشكلة لابد أن يكون حلا سياسيا شاملا يأخذ في الاعتبار مصالح كل شعوب المنطقة . وهذا على وجه التحديد هو نوع البرنامج الواسع النطاق لتسوية شاملة في الشرق الأوسط الوارد في المقترحات السوفياتية المعروفة جيدا . وفي رأينا أن الوسيلة الرئيسية للتوصل الى تسوية عادلة يجب ان تتمثل في عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط .

لقد تكرر في الدورة الحالية للجمعية العامة ذكر استعداد الاتحاد السوفياتي للتعاون على نحو بناء مع كل الاطراف التي تسعى مخلصة الى اقرار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط . فعندما تكلم وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السيد ادوارد أ . شفاردنادزي ، في المناقشة العامة ، اقترح - كخطوة عملية في هذا الاتجاه - تشكيل لجنة تحضيرية في اطار مجلس الأمن للقيام بالعمل اللازم لعقد مثل هذا المؤتمر .

الا ان اسرائيل تعارض هذا النهج - الذي يفي بمصالح الغالبية الساحقة لدول المنطقة - وذلك باتباع الطريق التدميري الذي تسلكه والمتمثل في مواصلة السياسة العدوانية التي تنتهجها ضد البلدان العربية ، وانتهاكها لكرامة تلك البلدان وسيادتها الوطنية بل ومؤخرا بسعيها الى الهيمنة النووية في الشرق الأوسط . ان الاتحاد السوفياتي - على غرار بلدان عدة - قد أدان بشدة الهجوم القرصني الذي شنته اسرائيل على المفاعل النووي في تموز/يوليه ، ووصفته بانه عمل من أعمال العدوان .



Digitized by UNOG Library

وفي كل عام ، تزداد سياسة اسرائيل التوسعية خطورة في ضوء تطلعاتها النووية المعروفة جيدا .

وطبقا لما ورد في التقرير الذي أعده معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، فان اسرائيل قد وصلت "الى العتبة التي تصبح عندها دولة حائزة للاسلحة النووية" (A/40/520 ، ص ٥) ، وذلك منذ عشر سنوات على الاقل . وقد وضع فريق الخبراء الذي أعد ذلك التقرير في اعتباره منشآتها النووية وتوافر المواد النووية اللازمة لتشغيلها ، ووجود المعرفة العلمية والتقنية ووجود عدد مناسب من الموظفين المدربين جيدا ممن لديهم الخبرة ، وأبرز بناء على ذلك انه ليس لديه أدنى شك في أن اسرائيل قادرة على تصنيع الاسلحة النووية في وقت قصير للغاية ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل .

لقد كانت هناك تقارير منذ وقت طويل لدى الصحافة العالمية توضح ان تل ابيب تقوم - في سرية كاملة - بانتاج الاسلحة النووية وتطويرها . واحدث تلك التقارير كان ذلك الخبر المثير الذي نشرته جريدة "الصنداي تايمز" الانكليزية في عددها الصادر في ٥ تشرين الاول/اكتوبر الجاري ، والذي تضمن أدلة مادية مقنعة من بينها بعض الصور الفوتوغرافية التي تؤكد ان اسرائيل لديها منشأة لانتاج الاسلحة النووية في مركز ديمونة النووي في صحراء النقب تحت الارض حيث قامت بالفعل بتخزين ما يقرب من ١٠٠ الى ٢٠٠ قنبلة ذرية .

لقد حرصت الحكومة الاسرائيلية لسنوات عدة ، على اخفاء وجود ذلك البرنامج تماما . لكن من وقت لآخر ، تكشف لنا التقارير من خلال ستار السرية الصارم المضروب حول وجود هذا المركز النووي في ديمونة منذ الستينات ، ما يوضح ان هذه المنشأة التي بنيت وفقا للتكنولوجيا الغربية ، تقوم بتطوير الاسلحة النووية ، فعلى سبيل المثال ، تحصل الحكومة الاسرائيلية منذ سنوات من البلدان الغربية ، بالتحايل على قوانين تلك البلدان التي تحظر تصدير التكنولوجيا النووية ، على العتاد اللازم لتصنيع القنابل النووية والمفجرات اللازمة لتفجيرها بل والمواد النووية ذاتها .



Digitized by UNOG Library

وفي هذا السياق ، يعتبر رفض اسرائيل باصرار التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية نذير شر مستطير . ويؤكد الوفد السوفياتي مرة أخرى ان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تعد عاملا رئيسيا لضمان السلم والامن الدوليين . واستنادا الى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تعد هذه المعاهدة بمثابة حاجز يعتمد اليه لمنع انتشار الاسلحة النووية وفي الوقت نفسه تضمن بصورة فعالة التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

ان هجوم اسرائيل على المنشآت النووية العراقية السلمية يبدو على انه عمل آخر وقح من أعمال ارهاب الدولة اذا ما أخذنا في الاعتبار ان العراق طرف في معاهدة عدم الانتشار منذ بدء نفاذها في عام ١٩٧٠ . وفي ذلك الحين قبلت العراق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بكل انشطتها النووية ، وهي تقوم بتنفيذ التزاماتها المتصلة بها بكل روح طيبة .

ان بحث الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية - في رأي الوفد السوفياتي - أمر ضروري بصفة خاصة ، لان اسرائيل تواصل - بمساندة حماتها - انتهاج سياساتها العدوانية ، ولم تتخل عن تهديدها بتكرار مثل هذا الهجوم على المرافق النووية التابعة للدول الاخرى في المنطقة عندما وحيثما ترى ان هذا ضروري وكل هذا رغما عن القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة والتي تدين بوضوح اعمال القرصنة التي تقوم بها تل أبيب .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي انه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ أكثر الاجراءات حسما لكبح جماح طموحات اسرائيل النووية ، وتمارس الضغط من أجل تنفيذ مقرراتها الرامية الى الحد من قدرة اسرائيل على مواصلة سياسة العدوان والابتزاز التي تنتهجها ضد البلدان العربية ، والعمل على تعزيز السلم والامن الدوليين .



Digitized by UNOG Library

ويستفاد من الخبرة السابقة ، ان الاستخدام السلمي للذرة أيضا يمكن أن ينطوي على مخاطر جسيمة . وقد وضح ذلك من العواقب التي نجمت عن ١٥٠ حادثا تم تسجيلها في مرافق نووية شتى في العالم .

ويبذل المجتمع الدولي جهودا كبيرة لانشاء نظام لتطوير الطاقة النووية بطريقة آمنة . ومن أكبر المنجزات التي تحققت في هذا الصدد توقيع اتفاقيتين احداهما عن الابلاغ المبكر عن الحوادث النووية ، والاخرى عن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو في حالة طوارىء تنجم عن وجود اشعاعات نووية ، وذلك في الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كرست للنظر في التدابير الخاصة بتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والاشعاعي . وتهدف هاتان الاتفاقيتان الى توحيد جهود العديد من الدول في العقود المقبلة من أجل كفالة أداء آمن للمحطات النووية ، وهما يوفران أساسا سليما لبرنامج شامل للتطوير الآمن والمستقر للطاقة النووية .

ومن الدول التي وقعت على هاتين الاتفاقيتين اسرائيل . بيد أنه مازال من الصعب أن يفهم كيف يتفق اشتراك احدى الدول في هذه الصكوك القانونية الدولية الهامة ، التي يقصد منها في المقام الاول منع وقوع حوادث محتملة في المحطات النووية والتصدي لعواقب مثل هذه الحوادث في حالة وقوعها ، مع ما تعلنه تلك الدولة من أن لها الحق في الهجوم على المنشآت النووية السلمية لدولة أخرى ، وهي منشآت تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان مسألة حماية المرافق النووية السلمية من الهجمات المسلحة تناقش الآن في مؤتمر نزع السلاح . ومن المأمول أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في هذه المسألة في السنة المقبلة ، رغم طبيعتها المعقدة ، بغية الاستكمال السريع لصياغة اتفاق بشأن التدابير الدولية التي تستهدف منع الأعمال المفضية الى التدمير المتعمد لمرافق نووية مدنية . وسيكون ابرام مثل هذه المعاهدة اضافة مفيدة للاتفاقيتين اللتين أبرمتا مؤخرا في فيينا ستسهم في انشاء نظام دولي للتطوير الآمن للطاقة النووية .



Digitized by UNOG Library

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : إن وفد بلادي يشارك في مناقشة البند ، قيد النقاش ، وهو العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية ، منذ أن قامت اسرائيل بارتكاب عدوانها على مفاعل تموز العراقي في عام ١٩٨١ .

ان استمرار الجمعية العامة مناقشة هذا البند تؤكد الحقائق التالية :

أولا : ان قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) المتخذ بالاجماع مازال دون تنفيذ من قبل اسرائيل . وقد تضمن هذا القرار شرطين أساسيين مطلوب من اسرائيل ، الدولة المعتدية ، الالتزام بهما . الاول : وهو التزام اسرائيل بعدم ضرب المفاعل العراقي في المستقبل وسحب التهديدات بضربه . والثاني : اخضاع المنشآت النووية الاسرائيلية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية .

ثانيا : وقد أكدت الجمعية العامة خلال السنوات الخمس الماضية . في قراراتها المتعددة ، على ضرورة تقيد اسرائيل بهذين الالتزامين من بين أمور أخرى أهمها ادانة اسرائيل لارتكابها العدوان على المفاعل النووي العراقي ، بالاضافة الى الادانات الاخرى الصادرة بحقها في قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ثالثا : ان قيام اسرائيل بالعدوان على المفاعل النووي العراقي هو ليس عدوانا على العراق وحده ، كما أنه ليس عدوانا على الامة العربية فقط ، التي هي في حالة حرب مع اسرائيل ، بل هو عدوان على دول العالم النامي وحقها المشروع في استخدام الطرق والوسائل الكفيلة من أجل تنميتها الاقتصادية . وهنا تجدر الاشارة الى أهمية استخدام الطاقة النووية من قبل دول العالم الثالث . للاغراض السلمية وفي سبيل التنمية الاقتصادية . ان عدوان اسرائيل على المفاعل العراقي هو عدوان على ضمانات الوكالة الدولية ذاتها .

وهنا لا أجد أفضل من قول السيد أوكلوند المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قال : لقد كان العمل الاسرائيلي هجوما على نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي هو عماد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .



Digitized by UNOG Library

رابعا : ان عدوان اسرائيل على المفاعل النووي العراقي هو نوع من ارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل في كل مناسبة ضد البلدان العربية المجاورة . ولن أعدد الأعمال الارهابية التي قامت بها اسرائيل ضد الدول العربية ، من أجل تنفيذ خطتها في التوسع وبناء المستوطنات وتهجير السكان العرب من أراضيهم ووطنهم .

خامسا : ان عدوان اسرائيل على المفاعل النووي العراقي وعدم استجابتها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بضرورة عدم قيامها في المستقبل بتكرار هجماتها هو مجال للتساؤل عن جدوى ومغزى الادانات المتكررة ضدها . وفي رأينا أنه ما لم تقم الجمعية العامة باتخاذ التدابير الزجرية ضد اسرائيل وبصورة خاصة امكانية تطبيق الفصل السابع من الميثاق ، فان اسرائيل ستتمادى في عنجهيتها وغطرستها وتضرب عرض الحائط بقرارات المجتمع الدولي .

وهنا أجد لزاما بتذكير السادة المندوبين بما يلي : ألم ترفض اسرائيل قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) السالف الذكر ورفضت الامتثال لجميع أحكامه ؟ هل استجابت اسرائيل لأية فقرة من فقرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في كل عام بشأن البند الذي تناقشه حاليا ؟ هل وضعت اسرائيل منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؟ وهل انضمت اسرائيل ، كعربون عن حسن نيتها ، الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ؟ ألم تتكرر التهديدات الاسرائيلية ، من فترة الى أخرى بأنها ستقوم بتكرار الهجوم المسلح على المنشآت النووية العراقية وعلى غيرها من المنشآت في البلدان المجاورة والمخصصة لأغراض التنمية الاقتصادية ؟ ألم يصرح الارهابي شارون ، ومعروف من هو شارون ، بأن لاسرائيل الحق في ضرب أي مفاعل نووي تقيمه العراق ويشكل خطرا على أمن اسرائيل ؟ وهل ننسى تصريحات بيفن الشهيرة عندما كان رئيسا للوزراء بأن اسرائيل ستعمل على تدمير أى مفاعل ذري جديد تقوم العراق أو غيرها من الدول العربية بانشائه على أرضها ؟ .

هذه هي مجمل التساؤلات والتصريحات التي من المفروض على جمعيتنا أن تواجهها ، وكان الأحرى بنا أن نسمع بدلا عنها تعهدات بعدم قصف المنشآت النووية السلمية وامتثالا لاخضاع المنشآت النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام الى معاهدة منع الانتشار



Digitized by UNOG Library

لا غرابة البتة في مسلك اسرائيل . ولا غرابة ابدا في حجج وذرائع اسرائيل في العدوان . فهي دولة اعتمدت في وجودها على العدوان والاجرام ، وتاريخها وسجلها حافلان منذ أن وجدت . ناهيك عن المؤامرة الدولية الكبرى في خلقها ووجودها ، ولا تزال بعض أطراف هذه المؤامرة جالسة بيننا في هذه الصالة .

ان حجة الدفاع عن النفس التي تتذرع بها اسرائيل في ضربها للمفاعل النووي العراقي أصبحت حجة سمجة ومجوجة . ان كل ما قامت به اسرائيل من أعمال ارهابية هي بحجة الدفاع عن النفس . لقد احتلت الأراضي العربية تحت غطاء الدفاع عن النفس ، وشردت مئات الآلاف من اللاجئين بحجة الدفاع عن النفس ، واحتلت بيروت وقصفتها بأطنان القنابل تحت حجة الدفاع عن النفس ، وضمت مرتفعات الجولان السورية وبنت فيه المستوطنات بحجة الدفاع عن النفس ، وارتكبت المذابح ، وتحدت ميثاق الأمم المتحدة ، وانتهكت مبادىء القانون الدولي بحجة الدفاع عن النفس . ويدفعنا التساؤل الى أين يقف مفهوم الدفاع عن النفس بالنسبة لاسرائيل ؟ كل شيء مبرر لها باسم الدفاع عن النفس .

لم يكن بمقدور اسرائيل أن تتحدى الارادة الدولية لولا التشجيع والدعم من قبل الحليف الاستراتيجي ، وأعني الولايات المتحدة الامريكية . ان مما يؤسف له أن واشنطن قد شجعت اسرائيل على المضي في ممارسة سياسة الارهاب ضد الدول العربية . ان شن الحروب على العرب وتدمير مرافقهم واحتلال أراضيهم وتهجير شعبهم يلقى كل تشجيع ودعم من قبل الادارة الامريكية . فحتى العدوان الاسرائيلي على المفاعل العراقي وجد تبريرا لدى الادارة الامريكية . ألم يصرح الرئيس ريغان أثر العدوان على المفاعل العراقي بما يلي :

"ان اسرائيل كان لديها ما يبرر قلقها بشأن المفاعل النووي العراقي الذي دمرته طائراتها " وقال "ان اسرائيل لا بد انها اعتقدت ان حقيقة هجومها على المفاعل العراقي كان عملا دفاعيا" .



Digitized by UNOG Library

ان الجمعية العامة مطلوب منها اليوم أن تحمي حق الدول النامية بايجاد الطرق والوسائل لتحقيق تنميتها الاقتصادية ورفاه شعوبها ، وذلك باعادة تاكيد ادانة اسرائيل لقيامها بالعدوان على المفاعل العراقي ، وأن تطالبها بعدم ارتكاب أعمال عدوانية مماثلة في المستقبل وأن تتعهد بذلك . ان عدم امتثال اسرائيل لهذا الطلب هو مسوغ قانوني وشرعي لجمعيتنا العامة أن تعود للنظر في أمر اتخاذ تدابير زجرية لمنع اسرائيل من تكرار اعتداءاتها . ان على الجمعية العامة أيضا أن تتيقن من أن اسرائيل لن تبني ترسانة نووية يمكن أن تعرض للخطر منطقة باكملها ، وبصورة خاصة ان المعلومات تؤكد أن اسرائيل تملك السلاح النووي باعداد كبيرة ، وهنا أشير الى ما نشرته الصنداي تايم في عددها بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر وعلى لسان موردخاى فانون الاخصائي الاسرائيلي في السلاح النووي والفار من اسرائيل ، من أن اسرائيل تملك ما يقارب ١٠٠ قنبلة نووية .

لا بد لمجتمعنا الدولي من أن يجرد النظام الصهيوني العنصري من قدرته النووية . وبنفس القدر لا بد لمجتمعنا الدولي أيضا من أن يجرد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من قدرته النووية أيضا ، وفرض الرقابة الدولية عليهما لمنع هذين النظامين من ارتكاب جريمة الابادة ضد العرب والافارقة . ان التعاون بينهما في المجال النووي أصبح مكشوفا ، وتعاونهما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية وبعض الانظمة الغربية . ولا غرو أن النظامين يرفضان الانضمام لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ويرفضان وضع منشآتهما النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد كوفاتشتش (تشيكوسلوفاكيا)(ترجمة شفوية عن الروسية) : تنظر الجمعية العامة للمرة السادسة على التوالي هذا العام في مسالة الهجوم الذي شنته اسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٨١ على المنشآت النووية العراقية التي أنشئت ، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، للاغراض السلمية دون غيرها . وقد أدان المجتمع الدولي ادانة قاطعة وحاسمة هذا العمل العدواني الذي لم



Digitized by UNOG Library

يسبق له مثيل والذي غدا مثالا صارخا على سياسة ارهاب الدولة التي تتبعها اسرائيل . واعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين قرارا يستهدف احباط تهديد اسرائيل بتكرار مثل هذا العدوان . ومع ذلك ، لم ينفذ هذا القرار ، ولذا اضطرت منظمتنا مرة أخرى للنظر في مسألة العمل العدواني الاسرائيلي ضد المنشآت النووية العراقية . اننا نتكلم عن عمل يتسم بالخطورة البالغة بالنسبة للأمن والسلم الشاملين وليس له ما يبرره على الاطلاق . كما أنه عمل لا يمكن لمنظمتنا أن تتجاهله ، دون أن تتخذ تدابير فعالة لمنع تكرار مثل هذه الاعمال في المستقبل . وذلك أمر ضروري لأن اسرائيل لم تتخل عن ممارسات القرصنة العدوانية ، والدليل على ذلك الهجوم الذي شنته في العام الماضي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، وكذا ممارساتها في لبنان الذي لا تعترف به اسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة . فهي تحتل جزءا من أراضيه ، وتشن غارات مسلحة لا تتوقف على ذلك البلد .

ونحن نعرف أيضا البيانات التي أدلى بها السياسيون الاسرائيليون ، وهي بيانات تسمح بتكرار العدوان على المنشآت النووية "عند الاقتضاء" .

ولا يمكن لمنظمتنا أن تتجاهل أن اسرائيل رفضت باستمرار ، بالرغم من النداءات العديدة ، الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي . ورفضت ابرام الاتفاقات ذات الصلة بشأن الضمانات ، ووفقا للمعلومات المتاحة فانها تجري أبحاثا بغية احتياز أسلحتها النووية الخاصة .



Digitized by UNOG Library

وانطلاقا من نفس المنطق ، نشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء التي تذكر أن جانبا من المنشآت والمواد التقنية الهامة التي تستخدمها اسرائيل في بحوثها تصل اليها من بلدان أخرى . وليس هناك شك في أن إعطاء ذلك النوع من المساعدة التقنية يتعارض مع معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وفضلا عن ذلك ، يجب إتخاذ التدابير لمنع تصدير معلومات أو معدات هامة ، حتى عن طريق وسائل غير مشروعة .

فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن اسرائيل عملت منذ البداية على الاحتفاظ بتفوقها العسكري على البلدان العربية مهما كان الثمن ، لن يكون هناك مبرر لعدم تصديق هذه المعلومات . ولكن ، من ناحية أخرى ، من الصعب تصور ما يعنيه وصول أسلحة نووية الى أيدي اسرائيل ، اذا وضعنا في الاعتبار أطماعها العدوانية التوسعية التي لا تهدأ ، وتجاهلها الفاضح لمعايير القانون الدولي الاساسية . إن ضرب اسرائيل المنشآت النووية العراقية يجب أن يعتبر ، في حد ذاته ، هجوما باستخدام أسلحة نووية ، وبالتالي تعتبر من أخطر الجرائم التي ترتكب ضد البشرية .

إن المغزى الهام لنظر منظمتنا لمسألة العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية يزداد وضوحا ، بخاصة اليوم عندما يواجه المجتمع الدولي مهمة خطيرة هي ضمان الحد الاقصى من الحماية والامن للمنشآت النووية . ويشير هذا أيضا الى حماية المنشآت النووية السلمية من الهجمات الارهابية المسلحة التي تمثل تهديدا خطيرا لجميع الدول وجميع شعوب العالم .

لذلك ، تطالب جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بأن تعطي اسرائيل ضمانات بعدم تكرار عملها العدواني ضد أي منشأة نووية وباحترامها حق الدول في التقدم التقني والعلمي . وفي الوقت نفسه ، نؤيد مطالب العراق المشروعة بالحصول على التعويض المناسب عن الخسارة التي لحقت بها نتيجة عمل اسرائيل العدواني ضد منشآتها النووية السلمية .

السيد بيرش (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .



Digitized by UNOG Library

في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ قامت الطائرات الاسرائيلية - في هجوم يعدّ إنتهاكا واضحا لميثاق الامم المتحدة وقواعد السلوك الدولي ، بتدمير مفاعل البحوث أوسيراك بالقرب من بغداد . وقد أدان مجلس الامن الهجوم بشدة بقراره ٤٨٧ الصادر في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ . وأثير الامر بعد ذلك في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة وفي الدورات التالية .

كان موقف الدول الإثنتي عشرة واضحا ولايزال واضحا . لقد أدنّا العدوان . ونحن نؤيد النداءات المتكررة الموجهة الى اسرائيل بالامتثال التام لاحكام قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) . ونؤكد من جديد إعتقادنا بأن لكل دولة الحق في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية في ظل ضمانات دولية فعّالة وبشكل يتفق تماما مع الاهداف الواردة في معاهدة منع الانتشار . وفضلا عن ذلك ، من المهم لاقصى حد مما له أهمية قصوى أن تمتنع أي دولة عن القيام بأعمال العنف التي تزيد حتما من حدة التوترات القائمة في الشرق الاوسط .

في العام الماضي أنهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظرها للبند المدرج على جدول أعمالها الخاص بهذا الموضوع بإصدارها القرار ٤٤٣ . وقد اعتبر ذلك القرار أن الرسالة المؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الواردة من الممثل المقيم لاسرائيل ، والبيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، تضمّنا تعهدات باسم حكومتهما ، استجابة لقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ٤٣٥ ، ولاحظ القرار أن اسرائيل تكون ، بذلك ، قد تعهدت بعدم الهجوم على أية منشآت نووية في العراق أو في أي مكان آخر في الشرق الاوسط أو في غيره ، أو التهديد بالهجوم عليها .

دون الانتقاص بأي شكل من الاشكال من موقفنا بشأن موضوع الهجوم ، نتساءل عما اذا كان هذا البند بحاجة الى أن يدرج بعد الآن على جدول الاعمال . لقد أعرب الامين العام في تقريره هذا العام عن أعمال المنظمة عن اعتقاده بأن المقاصد الهامة للجمعية العامة بموجب الميثاق نادرا ما تتحقق نتيجة التكرار المتزايد . والدول الاثنتا عشرة تشاركه هذا الرأي .



Digitized by UNOG Library

السيد محمود خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يكن الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ مجرد عمل من أعمال الاعتداء الصارخ ضد دولة ذات سيادة مستقلة إنتهاكا للميثاق ، وإنما كان أيضا مثالا واضحا على إرهاب الدولة في أسوأ صوره . إن السياسات الطائشة التي تتبعها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى تنم عن التفاضي التام عن نتائج سلوكها الاجرامي بالنسبة للسلم والامن الدوليين . لهذا السبب أعرب المجتمع الدولي بشكل متكرر خلال الاعوام الخمسة السابقة عن قلقه وسخطه إزاء العمل الاسرائيلي الذي لم يكن له ما يبرره ، وأدان المخططات الاسرائيلية للقيام بأعمال عدوان مشابهة ضد العالم العربي والاسلامي .

إن الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي ، الذي كان خاضعا تماما لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كان محاولة متعمدة لتخريب الاسس الواهنة التي تقوم عليها معاهدة عدم إنتشار الاسلحة النووية وهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . ومن الواضح أنه حتى تلك المنشآت النووية التي تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ليست بمنأى عن الاعمال غير الشرعية الرامية الى تدميرها . فعلى المجتمع الدولي ، ولاسيما الدول الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، تقع مسؤولية خاصة للقيام بعمل إيجابي لمنع اسرائيل أو أية دولة أخرى من القيام بأعمال مماثلة . وفي هذا الإطار يكون لإمتثال اسرائيل لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) أعظم قدر من الاهمية .

وكانت باكستان من أوائل البلدان التي أكدت في الامم المتحدة وفي محافل نزع السلاح ذات الصلة على الآثار الخطيرة الناجمة عن ذلك العمل الاسرائيلي غير المسؤول . وتم الاعراب بشكل مناسب عن قلقنا من جراء العمل الاسرائيلي وآثاره على السلم والامن الدوليين ، في مداولات مؤتمر نزع السلاح في دورته المعقودة بعد الهجوم بقليل . إن من غير المقبول أن تدّعي اسرائيل لنفسها الحق في القيام بهجمات عسكرية على أساس ما يصدر عنها من أقوال اعتباطية لا سند لها فيما يتعلق بنوايا دول أخرى وتدحضها جميع الشواهد الملموسة .



Digitized by UNOG Library

إن العدوان الاسرائيلي هو إنتهاك للحق المقرر لكل بلد في حيازة التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية . كما أنه يتعارض مع المبادىء الاساسية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي تعتبر الاساس الوحيد المتفق عليه الذي تستطيع بمقتضاه الدول الحائزة للاسلحة النووية وغير الحائزة لها أن تصل الى توافق دولي في الآراء وتحدد أساليب ووسائل منع إنتشار الاسلحة النووية .

وفي السنوات الاخيرة ، حصل عدد من البلدان النامية ، أو هو في طريقه للحصول ، على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد اعترف المجتمع الدولي بهذا الحق للبلدان النامية وصادقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٥٠ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ . والمنشآت النووية في معظم هذه البلدان أكثر عرضة للهجمات العسكرية من تلك الموجودة في البلدان القوية عسكريا ، وقد زاد الخطر الذي تتعرض له هذه المنشآت بسبب الدعاية التي تنشرها دوائر معينة بأن البرامج النووية السلمية للبلدان النامية ستؤدي في نهاية المطاف الى إنتشار الاسلحة النووية .

وتكرار مثل هذا العدوان من جانب اسرائيل أو أية دولة أخرى ، بالاضافة الى نتائجه الخطيرة على السلم والامن الدوليين ، يهدد على نحو خطير جهود المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع إنتشار الاسلحة النووية . ولذلك نعتقد أن المنشآت النووية يجب ألاّ تكون تحت أية ظروف ولأي سبب كان عرضة للهجوم العسكري أو التخريب . ولهذا السبب دعت باكستان بقوة الى وضع معاهدة دولية تحظر الهجوم على المنشآت النووية .

وقد أصبح من الواضح على نحو متزايد أن تدمير المفاعلات النووية يمكن أن يؤدي الى آثار مشابهة لآثار هجوم نووي متبادل محدود ، وقد يؤدي أيضا الى تصعيد الصراع التقليد وتحويله الى صراع نووي . وقد أصبحت مسألة حظر الهجمات على المنشآت النووية من الخطورة بحيث تستلزم وضع اتفاق دون أن يرتبط ذلك بشواغل منع الانتشار أو يستخدم كاداة للضغط على البلدان النامية لتقبل ضمانات أو قيود تمييزية .



Digitized by UNOG Library

وينبغي للجمعية العامة أن تؤكد من جديد ضرورة الانتهاء على وجه السرعة من المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ، بغية التوصل الى إبرام فوري لاتفاق يحظر الهجمات العسكرية على المنشآت النووية . ونحن نحث مؤتمر نزع السلاح على اعتماد إتفاقية دولية شاملة في هذا الصدد ، تمنع على نحو فعّال ، إذا التزمنا بها بدقة ، خطر الحرب الاشعاعية وتسهم في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفي الختام ، يعرب وفد بلادي عن تأييده الكامل لمشروع القرار الذي قدم صباح اليوم تحت البند ٣٤ من جدول الاعمال ، فهذا المشروع يعالج الشواغل الدولية الناشئة عن العدوان الاسرائيلي الغادر على المنشآت النووية العراقية ويسهم في تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، بالاضافة الى تدعيم أهداف عدم الانتشار اللازمة للمحافظة على سلم البشرية وتنميتها .

السيدة دياماتاريس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة السادسة على التوالي تنظر الجمعية العامة في مسألة العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة .

وقد أدان العالم العدوان الاسرائيلي وتدمير المنشآت العراقية باعتبارهما عملا عدوانيا لا مبرر له . وكان العراق ، وهو طرف في معاهدة عدم الانتشار ، يضع منشآته النووية في الوقت الذي حدث فيه الهجوم تحت نظام الضمانات الذي قررته الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد أعربت قبرص حكومة وشعبا عن سخطها عقب الهجوم الاسرائيلي مباشرة ، واعتبرته عملا يضيف عبئا آخر على الحالة السياسية المتدهورة فعلا ، ويوسع شقة الخلاف بين الطرفين في مشكلة الشرق الاوسط .

وقبرص ، وهي من البلدان التي تعاني من العدوان والاحتلال ، تعتقد أن من واجبها أن تكرر إدانتها للهجوم الاسرائيلي وترفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول ، كما ترفض إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .

لقد تصرفت اسرائيل متجاهلة تماما نص وروح ميثاق الامم المتحدة وعلى نحو يتعارض مع مبادىء القانون الدولي . ومن المؤسف أن اسرائيل لاتزال ترفض الامتثال للقرارات والمقررات ذات الصلة التي إتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن .



Digitized by UNOG Library

وترى قبرص أن إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها المنظمة هي عدم تنفيذ القرارات والمقررات العديدة للأمم المتحدة . ونعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات لتعزيز الأمم المتحدة حتى لا تتكرر أعمال مثل العمل الذي وقع ضد العراق .

السيد رات (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يمكن النظر في القضية المعروضة علينا بمعزل عن النمط العام للسلوك الاسرائيلي في الشرق الأوسط . وآراء حكومة بلادي بشأن القضايا الأساسية في الشرق الأوسط معروفة تماما . فلا تزال اسرائيل تتحدى ارادة المجتمع الدولي وتحبط جميع المبادرات الرئيسية الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم في المنطقة . ولم يكن عدوانها العسكري على المفاعل الذري العراقي بالقرب من بغداد في حزيران/يونيه ١٩٨١ سوى حلقة جديدة في سلسلة أعمال المغامرة الاسرائيلية ضد البلدان العربية .

وقد أدانت حكومة الهند العمل الاسرائيلي إدانة قاطعة . وأعربنا عقب الهجوم مباشرة عن تضامننا مع العراق حكومة وشعبا ، وهو بلد تربطه بالهند علاقات ودية وثيقة . واعتبر المجتمع الدولي أن العمل الاسرائيلي تهديدا جديدا للسلم والأمن الدوليين ، وأدان مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العمل الاسرائيلي .

وفي عالم تندر فيه موارد الطاقة ، اعترف على نطاق واسع بحق الدول ذات السيادة في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية في برامجها الانمائية . وكانت المنشآت النووية العراقية جزءا من جهود ذلك البلد لتطوير واستخدام الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكانت العراق قد أعلنت طوال الوقت أن برنامجها النووي مكرس لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . أما إدعاء اسرائيل بأنها اختارت أن تدمر المنشآت النووية في العراق لأن العراق كان على وشك انتاج أسلحة نووية ، فكان قصة لم يصدقها أحد .

ونرى أنه يتعين على اسرائيل أن تدفع للعراق تعويضا كافيا عن الاضرار التي أصابته ، وأن تلتزم بعدم اللجوء الى مثل هذه الأعمال في المستقبل .



Digitized by UNOG Library

وسيصوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار لانه يعرب بوضوح عن وجهات نظر المجتمع الدولي إزاء العمل العدواني الصارخ الذي ارتكبته اسرائيل ضد العراق في ٧ حزيران/ يونيه ١٩٨١ . وإننا إذ نؤيد مشروع القرار نؤكد من جديد أن موقفنا لم يتغير من مسائل عدم الانتشار والنطاق الكامل للضمانات ، وهو الموقف الذي أعربنا عنه مرارا من قبل .



Digitized by UNOG Library

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينبغي أولا أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، بكل اخلاص للدور البالغ الاهمية الذي تقومون به بوصفكم رئيسا لهذه الجمعية في هذا الموضوع الحيوي ، وهو موضوع حساس للغاية ، كثيرا ما تنتقص أهميته ويُحط من قدره . وإنه لشرف للعالم الاسلامي بأسره أن يجد أخا مسلما يتولى رئاسة الجمعية العامة ، ونناقش تحت رئاسته احدى قضايانا الاسلامية المشتركة .

والقضية الاساسية التي نناقشها اليوم هي باختصار هجوم القوات العسكرية للقاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين على المفاعل النووي الذي يمتلكه الشعب العراقي . وذلك الهجوم على جزء من أراضي وممتلكات الامة الاسلامية لا يمكن أن ينعزل أو ينفصل عن الاعتداءات والهجمات والاعمال التخريبية والجرائم الاخرى التي ترتكبها القوات الصهيونية ضد نفس الامة الاسلامية ، التي تجاهلت الجمعية العامة دائما حقوقها . وهي نفس الجمعية العامة ، لا نفس السيدات ولا نفس الرجال ، وإنما المؤسسة ذاتها - التي تسببت في هذا الجرح وفي ظهور هذا السرطان في جسم فلسطين الحبيبة . وعندما غرست الجمعية العامة هذا السرطان الخبيث في تلك الايام في فلسطين ، كان هذا بمثابة هجوم علينا جميعا - وعلى كل ممتلكاتنا وكل قيمنا وكل أراضينا .

وانني أطلب من الممثلين ألاّ يسيئوا عرض القضية . وعلى كل من يريد الدفاع عنا أن يدافع بأمانة وبصورة شاملة وعلى نحو كامل . وقد كتب أحد كتابنا الثوريين الذي قتل في الايام الاولى للثورة على أيدي عملاء الشاه ، يقول في أحد مؤلفاته إن أكبر ظلم يحيق بأية قضية هو الدفاع عنها بوهن وضعف . وتلك هي النقطة الاساسية التي أود ذكرها . فالهجوم على المنشآت النووية للعراق كان هجوما على ممتلكات الامة الاسلامية وينبغي أن ينظر اليه من هذا المنظور وحده .

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي موقف جمهورية ايران الاسلامية من هذا الهجوم الاجرامي . إن شعب العراق المجيد والعظيم يتكون من اشقائنا وشقيقاتنا المسلمين والمسلمات ، وواجبنا نحوه فيما يتعلق بالهجوم على ممتلكاته ليست له صلة أو ارتباط بالحرب العدوانية التي فرضتها عصابة مجنونة على أمتينا ، وهي تلك



Digitized by UNOG Library

العصابة التي لاتزال تحكم أشقاءنا وشقيقاتنا في العراق . ونعتقد انه حتى تلك الحرب العدوانية لم تكن إلاّ تنفيذا للسياسات الصهيونية العدوانية المفروضة على الامة الاسلامية بأسرها .

وينبغي في هذا المقام أن نكرر مرة تلو الاخرى إننا نقف الى جانب أشقائنا وشقيقاتنا في العراق ضد المعتدين الصهاينة . وعلينا هنا أن ندافع ، كواجب ديني ، عن حقوق العراقيين . ولهذا فاننا ندين بكل قوة العدوان العسكري الذي ارتكبته القوات الصهيونية على المنشآت العراقية النووية ، التي كانت مخصصة للاغراض السلمية البحتة والاستخدامات السلمية . لقد كان هذا الهجوم انتهاكا لحقوق الأمة الاسلامية وعدوانا على مبادئ القانون الدولي ومعايير الاخلاق الدولية .

ولكننا نعتقد أن مشروع القرار A/41/L.14 اذا كان هذا هو نصه الاخير ، فهو أدنى بقليل مما كنا نتوقعه . فصياغته متسامحة وودية للغاية تجاه المعتدي . ومن أجل تقويم النص وتعويض أوجه الضعف فيه ، يود وفدي أن يقدم التعديل التالي ليكون الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار . وبالتالي فان الفقرة الاولى من مشروع القرار الحالي سوف يعاد ترقيمها مع بقية الفقرات الاخرى وفقا لهذا التعديل .



Digitized by UNOG Library

يكون نص الفقرة ١ من المنطوق كما يلي :

"تُدين بشدة كل الاعتداءات العسكرية على كل المنشآت النووية المكرسة للاغراض السلمية ، بما فيها الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على المنشآت النووية العراقية" .

إن هذا سيجعل مشروع القرار أكثر توازنا وأكثر موضوعية وأكثر صراحة ، وبالتالي أكثر قبولا لدى وفدي .

والنقطة الاخرى التي أود أن أتكلم عنها هي دموع التماسيح التي ذرفها في الجمعية العامة اليوم ممثل القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين . وقد حاول استغلال مسألة النزاع الايراني العراقي من أجل صرف انتباه المجتمع الدولي عن القضية الاصيلة الصحيحة المطروحة أمام الدورة الحالية للجمعية العامة . إن الجمعية العامة تبحث الاعتداء الذي قامت به القوات الصهيونية على المنشآت العراقية ، ولم نناقش قط الحرب الايرانية العراقية اليوم . وهي ليست على جدول الاعمال ولن تندرج على جدول الاعمال . لذلك وبصرف النظر عما اذا كان ما قاله صحيحا أم خطأ فان أي استغلال لتلك المسألة لمجرد صرف انتباه المجتمع الدولي عن القضية الحقيقية المطروحة للمناقشة لهو خدعة صهيونية قذرة يتعين علينا أن ندينها . وأرجو ألاّ يعير أي فرد ، سواء كان معنا أم ضدنا ، أي اهتمام لهذه المناورة الصهيونية القذرة .

وسواء كان العراق قد لجأ الى الحرب الكيميائية أم لا ، وسواء كان المدنيون قد قُصفوا أم لا ، فهذان الموضوعان يتعلقان بالنزاع الايراني العراقي . ومن ناحية الموضوع ، وحتى اذا كان فيما قاله شيء من الصدق ، ينبغي ألاّ نغفل أنه تعمد الخلط من شأن القضيتين . لقد تكلم بنعومة مُفرطة ، والمسائل التي ذكرها لا تقارن بالجرائم المرتكبة ضدنا في اطار الحرب الايرانية العراقية ، وبالتالي فان هذا يدل على لؤمه ودناءته . ولذلك فمن حيث الموضوع ومن حيث الاجراءات ، أي من حيث الشكل ، أعتقد انه أثار قضايا لا محل لها اطلاقا .



Digitized by UNOG Library

وهناك نقطة أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار . انه مهما كانت أصالة أي قضية ووجاهة أي مسألة وصحة أي ملاحظة ، فانها تكون لاغية وباطلة اذا صدرت عن مصدر غير شرعي وغير ماذون له وغير سليم . ونحن شأن كثير من اخواننا في الجمعية العامة ، سبق أن أعربنا عن تحفظاتنا على وثائق تفويض ممثل القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين ، وهناك آخرون يتفقون معنا وإن كانوا قد تغيبوا أو امتنعوا عن التصويت ، فهم أيضا يؤمنون بأن وجود هذا العنصر في الجمعية العامة وجود غير قانوني وغير صحيح بصورة قاطعة .

من الحقائق الثابتة أن فلسطين محتلة . ومن الحقائق الثابتة أيضا انه تحت علم مزيف وشعار مزيف ونشيد وطني مزيف وهوية سياسية مزيفة وبسكان مزيفين ، ظهرت دولة مزيفة ؛ وانه بفضل دعم القوى الامبريالية حصل ذلك الكيان المزيف على اعتراف عابر في الجمعية العامة .

إن لدينا مشاكل مختلفة ، نرجو بعون الله أن تزول تدريجيا ذات يوم . فنحن نعاني المرض أحيانا ونشكو من علل ومشاكل ، ولكننا نستعيد صحتنا بالطبع . وهذه العلة علة سياسية ، مرض سياسي ، ومن هذا المرض أيضا سنشفى قريبا . لذلك فاننا لا نعترف بالسرطان . إن السرطان موجود لكننا لا نعترف به . ولهذا نكافحه في كل مختبر . وهنا أيضا نكافح هذا السرطان السياسي ونأمل أن ننجح في ذلك . واذا رغب أحد في أن يعترف بذلك الكيان فعليه أن يعترف به كسرطان وسرطان فقط . وبخلاف ذلك لا اعتراف به . وإن ملاحظاته وتعليقاته ، سواء كانت معنا أو ضدنا ، لا محل لها اطلاقا .

واختتم كلمتي باضافة نقطة أخيرة . إن المشكلة الاساسية لشعوب الشرق الأوسط قاطبة ، كما قال متكلمون كثيرون ممن سبقوني هنا اليوم وفي مناسبات أخرى كثيرة ، وإن لم يُمعِ اليهم ، هي وجود القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين . وبمجرد أن يتوصل المسؤولون عن ذلك الحانوت القذر الى استنتاج انه لابد من اقفال ذلك الحانوت فان الكثير من المشاكل سيحسم تلقائيا . فهي قاعدة لزرع الفُرقة والشقاق وللتدمير



Digitized by UNOG Library

والاحتلال ولقتل المسلمين اللبنانيين وقتل المسلمين الفلسطينيين وللهجوم على المنشآت الذرية العائدة للشعب العراقي ولكل أنواع الخدع الماكرة لكل شخص في المنطقة . ولابد من أن نتخلص من هذه القاعدة . وحالما تزول هذه القاعدة - في القريب ان شاء الله - فاننا جميعا سنشعر بالارتياح . وبالنسبة للجمعية العامة ، لاسيما وان الحالة المالية قد استرعت انتباه الكثيرين ، من المهم بشكل خاص أن نتذكر انه لو لم تكن تلك القاعدة موجودة لكانت معظم المشاكل المتعلقة بالشرق الاوسط قد حذفت من كل جداول أعمالنا . ولكانت أعمالنا ألطف وأنظف وأكثر اتساقا وصراحة ، ولكان بوسعنا أن نحسم المشاكل الدولية بسلم وتعاون ؛ ولكن عندما يوجد بيننا عنصر خبيث وخاطئ فانه يفسدنا جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح ممثل جمهورية ايران الاسلامية ادخال تعديل على مشروع القرار . وأرجو أن يكون الممثلون قد أحاطوا علما به . مع ذلك وتسهيلا للأمر ، سأقرأه عليهم على نحو ما سجلته ، وأرجو من ممثل جمهورية ايران الاسلامية أن يصححني إن أخطأت . إن التعديل الايراني يضيف فقرة جديدة تكون الفقرة ١ من منطوق المشروع ونصها كما يلي :

"تدين بشدة كل الاعتداءات العسكرية على كل المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية ، بما فيها الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على المنشآت النووية العراقية" .



Digitized by UNOG Library

أعطي الكلمة لممثل الاردن 'لذى يرغب في عرض تعديل على التعديل الايراني .

السيد النشاشيبي (الاردن) : لقد تقدم ممثل جمهورية ايران الاسلامية بتعديل على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.14 . ان وفد بلادى يتقدم بالتعديل التالي على التعديل الايراني ، بوصفه الفقرة الاولى من المنطوق ، وفيما يلي نص التعديل باللغة الانكليزية :

(تكلم بالانكليزية)

"تكرر الاعراب عن ادانتها القوية لهجوم اسرائيل العسكري على المنشآت النووية العراقية ، وكذلك أي هجوم في المستقبل على المنشآت النووية المخصصة لأغراض سلمية" .

(واصل كلمته بالعربية)

ويأمل وفد بلادى من جميع الدول الاعضاء أن تصوت لصالح التعديل المقدم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب مراقب جامعة الدول العربية الادلاء ببيان ، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطيه الكلمة .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الوقت الذي يتوقع فيه المجتمع الدولي أن تتوصل الدول العظمى الى اتفاق بشأن اجراء تخفيضات ذات مغزى لمخزونات الاسلحة النووية ، وهو اتفاق من شأنه أن يضيء آمال البشرية في البقاء ، ما زلنا في الشرق الاوسط نواجه تهديدا ملموسا من اسرائيل المسلحة بالاسلحة النووية ، دون أي وسائل أو احتمالات لتقليل هذا الخطر .

ودعوني أذكر الاعضاء بأن اسرائيل ليست دولة معتدلة مسالمة ، بل هي بلد عسكري عدواني أظهر بجلاء رغبته في الفتوحات والتوسع واستعداده الواضح لاستخدام أقصى حد من القوة تحقيقا لأهدافه بغض النظر عن العواقب . وما فتئت اسرائيل تتوسع منذ انشائها قبل أربعة عقود ، ولا تزال تنظر بأعين طامعة الى أراضي جيرانها العرب .

لقد استمع المجتمع الدولي بدرجات متباينة من التشكك الى تأكيدات اسرائيل بأنها لن تكون البادئة بادخال الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط . وقد شهدنا ايضا



Digitized by UNOG Library

السرية البالغة التي غطت بها اسرائيل كل جوانب برنامجها النووي . وقد رفضت التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ورفضت أية محاولة لاخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد وصلت الى حد أنها حظرت الزيارات الى تلك المرافق على علماء البلدان الاخرى مثل الولايات المتحدة . وحظرت زيارتها على أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي ، رغم أن الولايات المتحدة ساهمت مساهمة حيوية في قدرة اسرائيل الخاصة بالاسلحة النووية . ومنذ فترة قصيرة فحسب ، أفادت مصادر الانباء أن عملاء المخابرات الاسرائيلية خطفوا مواطنا اسرائيليا كان من العاملين الفنيين في مرافقها ترك اسرائيل وأفشى أسرار تخزينها للرؤوس النووية .

لقد كان التكتم والاساليب السرية السمتين المميزتين لبرنامج الاسلحة النووية في اسرائيل منذ انشائه بعد فترة وجيزة من قيام اسرائيل . وحتى في تلك الاثناء ، كان العلماء الاسرائيليون يحاولون استخلاص اليورانيوم المنخفض الدرجة من الفوسفات الموجود في صحراء النقب ، والحصول من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على التكنولوجيا التي تساعدهم على انشاء برنامج نووي قابل للتطبيق .

وفي الخمسينات والستينات ، حصلت اسرائيل على مفاعلات نووية من فرنسا والولايات المتحدة ، ودربت علماءها وطورت تكنولوجيتها . وكانت النتيجة المرفق النووي المتناهي السرية في ديمونة بصحراء النقب ، الذى كان الاسرائيليون يخفون هويته الحقيقية طوال أعوام بوصفه مصنعا للنسيج . وقد بدأ مصنع القنابل في ديمونة مرحلة التشغيل في عام ١٩٦٥ ، أي منذ أكثر من ٢٠ عاما ، وهذا المرفق وغيره من مرافق الاسلحة النووية الاسرائيلية كانت تنتج وسائل التدمير الاوتوماتيكية بمعدل يصل بمخزون اسرائيل الى أكثر من ١٠٠ قنبلة تبلغ القوة الانفجارية لكل منها ٢٠ كيلو طن أو أكثر .



Digitized by UNOG Library

وقد ضرب ستار من السرية أيضا حول الحادثين الاخيرين المتعلقين باختفاء وقود اليورانيوم ، وكلاهما متصل باسرائيل . وقع أحدهما في منتصف الستينات ، اختفى فيه ٢٠٠ رطل من اليورانيوم المستخدم في صنع الاسلحة ، من مصنع في أبوللو ببنسلفانيا تديره شركة المواد والمعدات النووية المعروفة باسم "نوميك" . وقد شكت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية منذ عام ١٩٦٨ في أن اسرائيل حصلت على القدرة على انتاج الاسلحة النووية باستخدامها بعض اليورانيوم المختفي من "نوميك" . وأبلغت ذلك للرئيس ليندون جونسون الذي يقال انه أمر بأن يظل ذلك في طي الكتمان .

وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، فإن كارل باكيت ، وهو موظف سابق في وكالة الاستخبارات المركزية كان مسؤولا عن المعلومات التقنية والنووية ، ذكر ما يلي لبرنامج تلزيوني يذاع على القناة إ . بي . سي . يسمى "كلوز آب" : "أعتقد أن توافق الآراء الواضح في وكالة الاستخبارات المركزية يؤكد أن المواد التي اختفت من "نوميك" نقلت الى مكان آخر وان الاسرائيليين استخدموها في تصنيع الاسلحة" . وفي نفس البرنامج ، ذكرت القناة إ . بي . سي . في نشرتها الاخبارية أن بعض ملفات الشركة فقدت وأن دفاترها لم تكن دقيقة ، وأن اجراءات الامن في مصنع أبوللو لم تكن كافية ، وأنه كانت هناك علاقات عمل وثيقة بين الشركة واسرائيل .

أما الحادث الثاني ، فهو أن حوالي ٢٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعي تكفي لتشغيل مفاعل ديمونة عشر سنوات اختفت في عرض البحر في ١٩٦٨ ، أثناء شحنها من المانيا الغربية الى ايطاليا ، وكانت على ظهر سفينة تجارية تسمى "شيرزبرغ أ" وقد غادرت السفينة ميناء أنتويرب متجهة الى جنوا ، ولكنها لم تصل اليها على الاطلاق . وبعد ١٥ يوما من مغادرتها أنتويرب رست في ميناء الاسكندرونة بتركيا وقد خوت مخازنها ، ثم استأنفت رحلتها الى ايطاليا حيث اختفى قبطانها وطاقمها . وقد خلص التحقيق الذي أجرته فيما بعد ستة بلدان أوروبية والولايات المتحدة ، الى أن اليورانيوم الذي كان على ظهر شيرزبرغ أ" وصل الى اسرائيل .



Digitized by UNOG Library

وقد زادت اسرائيل أيضا من انتاجها لليورانيوم كمنتج جانبي لصناعة الفوسفات الواسعة ، وبالتالي كادت تحصل على كفاية ذاتية في احتياجاتها العسكرية النووية . ويقول الخبراء ان اسرائيل ليست بحاجة تذكر الى استيراد اليورانيوم ، وإن كانت تستطيع أن تحصل عليه بسهولة من موردين مثل جنوب افريقيا التي تربطها باسرائيل صلات وثيقة في مجال بحوث الاسلحة النووية وتطويرها ، علاوة على أنها أيضا لم تنضم الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وقد تكون اسرائيل اليوم سادس دولة نووية في العالم . فهي لا تمتلك فحسب مخزونا من القنابل النووية ، بل ان لديها أيضا وسائل إيصال دائمة التطور . فالسلاح الجوي الاسرائيلي متوفر لديه مجموعة متنوعة من الطائرات الحربية النفاثة لإيصال القنابل النووية الى أهدافها ، في حين أن الصواريخ الاسرائيلية الصنع من طراز "أريحا" التي يبلغ مداها ٣٨٠ ميلا يمكن أن تصل الى أهداف متعددة في أنحاء العالم العربي .

وقد قدر أن الصاروخ "أريحا" اذا أطلق من اسرائيل ، حتى من داخل حدودها قبل حرب ١٩٦٧ ، يستطيع أن يصل الى القاهرة والاسكندرية وحلوان وبورسعيد في مصر ، والى دمشق وحلب وحمص واللاذقية في سوريا ، والى عمان في الأردن . ونحن نعرف من الخبرة العملية أن الطائرات الاسرائيلية اذا زودت بالوقود في الجو ، تستطيع أن تضرب بغداد بالعراق شرقا وتونس بتونس غربا . ولكن اسرائيل لم تقنع بذلك ومن المؤكد أنها تعكف حاليا على تحسين ترسانتها النووية ومنظومة إيصالها نوعا وكما .

ويزداد مدى الخطر الذي يهدد الشرق الأوسط وضوحا عندما ندرك أن اسرائيل لا تكتفي بأن تكون دولة نووية فحسب ، بل تريد أن تكون الدولة النووية الوحيدة في المنطقة . وبذلك انتحلت لنفسها مهمة القضاء على أية محاولة تقوم بها أية دولة عربية للوصول الى المستوى التكنولوجي النووي الذي يفترض نظريا أن يؤهلها لاحراز القدرة على انتاج الاسلحة النووية .



Digitized by UNOG Library

ونود أن نسجل أنه ليس هناك بلد عربي واحد أقدم على تحويل برامجه للبحوث النووية الى اتجاه صنع الاسلحة . ولدى العديد من الدول العربية منشآت للبحوث النووية ، ولكنها كلها مكرسة للأغراض السلمية ، وخاضعة لتفتيش دورى تقوم به أفرقة تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للعراق الذي سعى الى اقامة منشآت للبحوث النووية السلمية ، انطلاقا من وعيه بأن الطاقة النووية ستلعب دورا رئيسيا في القرن المقبل ، ولا سيما مع انخفاض احتياطي النفط في العالم ، وزيادة صعوبة استغلاله .

ان العراق أحد الموقعين على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وكان مفاعله النووى المسمى أوزيراك ، والواقع قرب بغداد يخضع تماما لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولم يكن هناك أدنى شك في أن المنشأة النووية العراقية أقيمت خصيصا للأغراض السلمية .

ولكن في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، قطعت الطائرات الحربية الاسرائيلية مسافة ١٠٠٠ كيلومتر ، منتهكة المجالات الجوية لعدة بلدان عربية ، لقصف المفاعل النووى الواقع على مشارف بغداد . وادعى مناحم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي في ذلك الحين ، أن المفاعل العراقي مخصص لانتاج الاسلحة النووية . ولكن شهادة الخبراء الدوليين بما فيهم خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أثبتت كذب ادعائه .

لقد كان الهجوم على المفاعل النووى العراقي عملا واضحا من أعمال العدوان ، وقد أدانه مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بالاجماع . وكان أيضا انتهاكا لقوانين الولايات المتحدة ، لأن اسرائيل استخدمت طائرات أمريكية الصنع حصلت عليها من الولايات المتحدة تحت قيود قانون الرقابة على تصدير السلاح ، الذي يحظر استخدام الاسلحة المستوردة من الولايات المتحدة في غير الأغراض الدفاعية .

ومع ذلك ، وللأسف الشديد ، فان الولايات المتحدة وفاء منها لالتزامها بحماية اسرائيل بأي ثمن ، لم تفعل أكثر من ضربها برفق على رسغها . فقد قام الرئيس ريغان بوقف شحنة من أربع طائرات حربية من طراز إف - ١٦ كانت مرسلة الى اسرائيل ، قائلا :



Digitized by UNOG Library

"يبدو ان اسرائيل انتهكت اتفاقها مع الولايات المتحدة بشأن الاسلحة" ، ولكنه أضاف ان الاسرائيليين ربما كانوا يعتقدون بصدق أن العملية دفاعية .

بمثل هذا التساهل من جانب الولايات المتحدة بصفة خاصة ، حتى في مواجهة أعمال العدوان الصارخ التي شجبها بشدة معظم حلفاء الولايات المتحدة ، كانت اسرائيل تعرف في ذلك الوقت ، كما تعرف الآن ، أنها أصبحت مطلقة اليد في اشاعة الموت والدمار في أي مكان في الشرق الأوسط . وقد دأبت طوال السنوات الماضية على ابتزاز جيرانها ، ملمحة على نحو مكشوف الى المحرقة النووية التي تنتظر الاهالي العرب في حالة اندلاع حرب شاملة .

وبالرغم من هذا السيف النووى الذي تسلطه اسرائيل على رؤوس الدول العربية ، فقد قدمت تلك الدول الى المجتمع الدولي ، والى هذه المنظمة بصفة خاصة ، الدليل على رغبتها في احلال السلم في المنطقة . ولكننا في الوقت ذاته نصر على أن يكون هذا السلم عادلا ودائما وشاملا . وفي مؤتمر القمة العربي المعقود في فاس في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، اعتمدت البلدان العربية بالاجماع مقترحات لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، كان أهمها الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة ، يحضره كل أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، ويقوم ببحث كل المسائل المتصلة بهذا النزاع .

ولكن اسرائيل ترفض أي مفهوم للسلم لا يضمن لها تنازل العرب عن الاراضي العربية المحتلة وحقوق الفلسطينيين الوطنية . ولا يخدعنا الاعتدال الذي يتظاهر به بعض القادة الاسرائيليين - مثل شيمون بيريز - الذين يدعون أنهم يرغبون في انهاء الصراع ، فنحن نعرف تماما ما الذى يدافع عنه خليفته اسحاق شامير . ان استراتيجية اسرائيل التي لم تتغير منذ قيامها هي التوسع على حساب البلدان العربية ، والاحتفاظ بما اكتسبته بالقوة ، عن طريق الابتزاز النووي .

هذا هو السبب الذي يدفع اسرائيل اليوم الى أن تصبح دولة نووية ، وليس انشغالها المزعوم على بقائها ، فهذا عذر لا يمكن تصديقه نظرا لقوتها العسكرية التقليدية . وبغض النظر عن ترسانتها النووية فان اسرائيل لديها اليوم رابع أقوى



Digitized by UNOG Library

قوة مسلحة في العالم . وهذا يعطي فكرة عن نواياها الحقيقية . والواقع أن اسرائيل أصبحت اليوم تضارع في قوتها معظم البلدان فيما عدا الدول العظمى . فهل ما زال هناك من يتساءل عن السبب الذي يجعل هذا البلد الصغير الذي يقال انه ديمقراطي ومسالم ، في حاجة الى كل هذه القوة العسكرية ؟

الاجابة البديهية هي أن اسرائيل ترغب في ممارسة الهيمنة على المنطقة ، وأن تخيف جيرانها ، وأن تنصب نفسها رجل الشرطة في المنطقة ، وأن تسحق كل من يقاوم هدفها المتمثل في القضاء على الشعب الفلسطيني كمنافس لها على أرض فلسطين .

وتعتقد اسرائيل أنها أخذت الشرق الأوسط رهينة لابتزازها النووي . وقد أصبحت لها هذه القوة لأن المجتمع الدولي فشل في أن يعمل كما ينبغي عندما تطلب الأمر اتخاذ اجراءات للحد من جشع اسرائيل وأعمالها العدوانية . فنحن نسمع كثيرا عن عدم الانتشار النووي ، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، ولكننا لم نسمع شيئا عن ارغام اسرائيل على الالتزام بالقواعد والاتفاقيات النووية الدولية .

ان هذا الأمر ليس فاجعا فحسب ، بل انه شديد الخطورة . فلا يمكن أن يمتلك بلد كل هذه القوة الجامحة دون أن يصبح خطرا يهدد الاستقرار والأمن في المنطقة برمتها ، وربما في العالم أجمع . ولا مفر من أن يكون للارهاب الاسرائيلي النووي في الشرق الأوسط آثار تتجاوز منطقتنا . وبالتالي فاننا لسنا وحدنا المعرضين لهذا الخطر . ففي هذا العصر النووي لا يمكن التنبؤ بالآثار المترتبة على صراع متصاعد .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في مناقشة هذا البند . اعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ايران الاسلامية الذي طلب التكلم في نقطة نظام .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا ، سيدي الرئيس ، لصبركم وتسامحكم والطريقة الموضوعية الممتازة التي تديرون بها عمل هذه الجمعية .

ان السبب الذي دعاني الى طلب الكلمة هو تقديم ممثل الاردن تعديلا ليستكمل أو ليغير بشكل ما التعديل الذي اضفناه الى مشروع القرار هذا . فلقد قمنا بذلك في الماضي وقبل سنتين ولكن بغية ان يصبح التعديل الذي قدمه ممثل الاردن توا مقبولا بالنسبة لوفد بلادي ، فانني اود ان ادخل تغييرا طفيفا على تعديله الذي ، اذا ما قبلته الجمعية العامة ، سيغطي النقاط التي تشغل ممثل الاردن ووفد بلادي . وبالتأكيد ، سيسعد الممثلون الذين يرغبون في التصويت لمشروع القرار باكمله للاستجابة لمشاغل وفد الاردن ووفد جمهورية ايران الاسلامية . وفيما يلي ماتلو التغييرات الطفيفة التي نطلبها بسرعة الإملاء :

"تعرب من جديد عن ادانتها القوية للهجوم العسكري الذي شنته اسرائيل على المنشآت النووية العراقية" .

لقد بقي هذا الجزء كما ذكر في التعديل الاردني دون تغيير . وسأضيف بعد النقطة جملة مستقلة تنص على مايلي :

"وتدين أيضا كل الهجمات العسكرية في الماضي وفي المستقبل على حد سواء على جميع المنشآت النووية المكرسة للاغراض السلمية" .

تكمن اهمية هذا التغيير الطفيف في ان التعديل الذي قدمه ممثل الاردن لا يتصل إلا بالهجمات التي تقع في المستقبل ، إلا ان وفدي يعتقد انه ليس ثمة سبب لاستثناء الهجمات التي وقعت في الماضي على المنشآت النووية من هذه الادانة ، وبالتالي يصبح التعديل اكثر شمولا ودقة .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية الذي طلب التكلم في نقطة نظام .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : ما يود وفدي التاكيد عليه هنا هو انه سعيا لتاكيد مبدأ عدم استخدام القوة ضد المنشآت النووية المستخدمة في الاغراض السلمية ، فإن وفدي يتفق بأن التعديل الذي تقدم به ممثل جمهورية ايران الاسلامية يغطي هذا المبدأ . ويعتبر هذا التعديل ، في رأينا اغناء للتعديل الاردني ويكمله ، ويتسق مع توجهات المجموعة الدولية الساعية لتحقيق السلم والامن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل الاردن الذي طلب التكلم في نقطة نظام .

السيد حمادنه (الاردن) : لقد استمع وفد بلادي الى الاقتراح المقدم من سعادة سفير جمهورية ايران الاسلامية . ان وفد بلادي يرى ان التعديل الذي قدمناه واف وكاف ، وليس بحاجة الى اضافات او تعديلات . فمن حيث المبدأ ، لايوجد مفاعل نووي في المنطقة تعرض لاية ضربة عسكرية جوية سوى المفاعل العراقي . وبالتالي ، فان وفد بلادي يرجو ان يبقى التعديل المقدم كما هو بدون اية اضافات او اقتراحات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اعطي الآن الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار هذا الذي نعارضه بشدة لاسباب تتصل بالمضمون والمبدأ . وكما تعلم كل الوفود ، فلقد نوقشت هذه المسالة باستفاضة في الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومن ناحيتنا ، لانرى سببا يدعو الى طرحها على الجمعية العامة سنة تلو الاخرى .

وترى الولايات المتحدة ، واعتقد ان وفودا اخرى تشاطرنا هذا الرأي ، ان هذه المسالة قد عولجت بشكل حاسم في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في



Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٥ الذي قبل التأكيدات التي قدمها الممثل الاسرائيلي رسميا في ذلك المؤتمر ، والتي تنص على مايلي :

"ان اسرائيل لن تهاجم أو تهدد بمهاجمة أية منشآت نووية مكرسة لأغراض سلمية لا في الشرق الأوسط ... ولا في أي مكان آخر" .

وفي ضوء حقيقة تقديم اسرائيل لهذه التأكيدات ، فإن أي مشروع قرار بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال - اذا كانت هناك حاجة الى مشروع قرار على الاطلاق - ينبغي ان يقتصر على اعادة التأكيد على الخطوات الايجابية التي اتخذتها الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتمثلة في قبول هذه التأكيدات .



Digitized by UNOG Library

وبدلا من ذلك يغفل مشروع القرار تماما الاجراء الذى اتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٥ وينكر ان اسرائيل قدمت في رأى غالبية أعضاء الوكالة ، الضمانات التي تدعو اليها الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار هذا . ومن ثم ، فلا يوجد اى مبرر للتشكيك في رأى عدد كبير من الدول الاعضاء بالوكالة . فالقرار بصيغته الحالية انما ينحو الى التجاوز عن ذلك الرأى الامر الذى لا يحقق اى غرض مفيد . اذ اننا لسنا بصدد حالة مستمرة على الاقل فيما يتعلق بتصرفات اسرائيل ، وبالتالي فان الادعاء بغير ذلك لايخدم اية غاية معقولة

ويبين بوضوح ان المقصد الوحيد الذى يتوخاه مشروع القرار الذى تعززه الفقرة ٥ من المنطوق التي تناشد الجمعية العامة للامم المتحدة النظر مرة اخرى في الموضوع في العام القادم ، هو اذكاء العداوة والجدل بشأن تلك المسألة الامر الذي يتعارض تماما مع اهداف ومقاصد الامم المتحدة . وفي رأينا أن هناك سبلا اكثر نفعا يمكن أن تنفق فيها الجمعية العامة وقتها ومواردها الثمينين

السيد نتانياهو (اسرائيل)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان السؤال الذى يطرح نفسه في هذا المقام هو ما هي القضية التي نحن بصدد الاقتراع عليها . وقد أفاض العديد من المتكلمين في تناول هذه القضية سواء في السياق النووى او غير النووى . واستشهد هنا على سبيل المثال بممثل تشيكوسلوفاكيا الذى قال ان الاعتداء على منشأة نووية يضاهي الهجوم النووى . وذلك افتراض مثير للاهتمام .

ففي الحرب العالمية الثانية ، كان النازيون يتأهبون لصنع قنبلة نووية في مرفق المياه الثقيلة التابع لهم في النرويج ، وقد بادر الحلفاء بتدمير ذلك المرفق . فاذا اخذنا بالتفسير التشيكوسلوفاكي لاعتبرنا ذلك هجوما نوويا . وهذا مثال واحد على ما يجوز للمرء ان يصفه ، على سبيل الكرم ، بانه تفكير صبياني . ولكن ما سمعناه من معظم المتكلمين اليوم ليس من قبيل الافكار الصبيانية . انما هو نزوع متعمد الى تشويه الحقائق .



Digitized by UNOG Library

وهكذا عدت الى التساؤل عن القضية الحقيقية التي تشغل هذه الجمعية ، والمحت الى انه يسعنا ان ننظر الى ذلك الموضوع بطريقتين يمكننا ان ننظر اليه من منظور ضيق ، بمنهج محدود يتعلق بمسالة المرافق النووية ، وبهذا المعنى لا تقوم لمشروع القرار هذا قائمة لاننا عندما ننظر الى هذه المسالة ، نجد انها في جوهرها متعلقة بالضمانات ، وهي ضمانات قدمتها اسرائيل ضد القيام باية هجمات مستقبلا على المرافق النووية في اى مكان وقد قبلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلك الضمانات واعتبرتها مرضية .

وغني عن البيان اننا ننتظر من جميع الاعضاء هنا او على الاقل معظمهم التصويت ضد مشروع القرار حيث انه ما من سبب يدعو الى الرجوع عن الضمانات مادامت قد اعطيت . ونحن نفهم ان بعض الدول تعتزم طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار التي تذكر ان اسرائيل لم تعط هذه الضمانات . وعلى ذلك نتوقع ان تصوت برفضها لان الوكالة الدولية للطاقة الذرية اكدت اننا اعطينا هذه الضمانات والوكالة هي الهيئة التي عالجت هذه القضية . وعلى ذلك فسواء اجرى تصويت اجمالي او تصويت منفصل على الفقرة ٢ ينبغي ان تصوت جميع الحكومات المنصفة معارضة مشروع القرار هذا .

ومازلت اتحدث عن النهج الضيق واوجه السؤال التالي . فقد وجهته من قبل وساكرره الان في صيغة مباشرة : ماذا عن التعهدات العراقية بعدم الاعتداء في المستقبل على المنشآت النووية السلمية ؟ وانى في الواقع اوجه السؤال مباشرة الى الوفد العراقي . هل انتم على استعداد لان تعطوا هنا في هذه الهيئة ضمانات بان العراق لن يهاجم منشآت نووية تستخدم في الاغراض السلمية ؟ اود ان اسمع الاجابة لان العراق لم يعط حتى الان هذه الضمانات . ومادام لم يفعل ومادام قد قصف بالفعل المرافق النووية الايرانية في ثلاث مرات فان هذه المناقشة تزداد سخفا .



Digitized by UNOG Library

اما في الاطار الاوسع الذى يتناول الملاحظات المشوهة التي ادلى بها المتكلمون عما تصوروا انه المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين فلن اعرض لكلام كل منهم على حدة لاني لا أمارس هنا حق الرد ولكني اريد أن أركز على حقيقة الموضوع الذى نتناوله هنا حتى في الاطار الاوسع . وانني مدين في ذلك لممثل ايران لانه أزال الضباب بطريقته المعتادة وكشف لنا حقيقة ما نتحدث عنه .

فقد بدأ أولا بالدفاع عن عدوه العراق لانه يرى ان المجزرة القائمة في الحرب الايرانية ـ العراقية لا تعني الجمعية العامة . لم يقل هذا في اطار رده على اسرائيل فحسب بل يقول ان المسألة ذاتها لا تعني الجمعية العامة . وهذا أمر اريد توضيحه . فاذا كنت قد وجهت معظم ملاحظاتي في هذا الصدد الى العراق فليس معنى ذلك اني اعفي ايران من انتهاك القانون الدولي ومن نصيبها في المذبحة ومن استهزائها المتعمد بالقانون الدولي واستخدامها للغلمان والاطفال طعاما للدفاع بل يجب ان اقول طعاما للألغام ، أو قربانا لاله الحرب الذى تعبده .

واذا كان ذبح كل من الطرفين للطرف الاخر ، واذا كان استعمال الاسلحة الكيميائية وتحضيرها في كل من البلدين المتحاربين ليس من اختصاص الجمعية العامة وهي تناقش قضايا السلم والامن الدوليين ، فماذا يكون اذن اختصاصها ؟ ان مايذكره ممثل ايران في الواقع هو انه لا وجود لمعايير عالمية ، وانما الامر يتوقف على من يرتكب الفعل . ولا يقتصر الامر على ذلك ، فقد جاء في اعقاب محاولة من جانب ايران وغيرها لانكار حق العضوية العالمية على بعض اعضاء الامم المتحدة .

ومن ثم ، فهو يقول ان هذه الهيئة ليست عالمية العضوية ولا عالمية المعايير . وبعبارة اخرى فهو ينكر اى معنى للمناقشات التي تدور في هذه الهيئة ، وذلك بطبيعة الحال هو ما حدث اليوم .



Digitized by UNOG Library

وقد حدد اخيرا الموضوع الذى نعالجه فقال ان القضية الحقيقية ليست مشروع القرار المحدد المعروض بل كون اسرائيل ، على حد التعبير الذى استخدمه ، سرطانا خبيثا . وقال ان المرء لا يعترف بالسرطان ولكن يستأصله . وبعبارة اخرى ، فاننا استمعنا هنا الى صيحة لا تدعو الى قتل الافراد فحسب بل تدعو الى إبادة الاجناس ، وذلك في هذه السنة التي تسعى فيها الامم المتحدة الى استرداد مكانتها في أعين العالم .

هذا هو ما نصوت عليه الان . وهذا هو جدول الاعمال المستتر وراء تلك المحاولات المفرطة المتكررة . وهي لا تبدو مفرطة الا اذا تناولنا القضية الحقيقية . ولكنها لا تكون مفرطة اذا كانت القضية كما صورتها ايران هي قضية المعنى في حرب التطرف والتعصب ضد دولة اسرائيل .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستتخذ الجمعية العامة الان قرارا بشأن مشروع القرار A/41/L.14 ومعروض على الجمعية العامة ، بالإضافة الى مشروع القرار ، ثلاثة اقتراحات .

التعديل الاول اقترحته جمهورية إيران الإسلامية ، ويطلب إدخال الفقرة الجديدة التالية في منطوق القرار ، بوصفها الفقرة رقم ١ :

"تدين بقوة جميع الاعتداءات العسكرية على جميع المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية ، بما في ذلك اعتداءات اسرائيل العسكرية على مرافق العراق النووية" .

والتعديل الثاني اقترحه الاردن ، واعتقد انه بديل للتعديل الذي اقترحته جمهورية إيران الإسلامية لانه يشتمل على نفس العناصر تقريبا . وهذا نصه :

"تكرر إدانتها بقوة للاعتداء العسكري الاسرائيلي على مرافق العراق النووية ، وكذلك لاي اعتداء في المستقبل على منشآت نووية مكرّسة للأغراض السلمية" .

والتعديل الثالث تعديل فرعي اقترحته جمهورية إيران الإسلامية على التعديل الأردني ، تصبح بموجبه الفقرة الاولى من منطوق القرار على النحو التالي :

"تكرر إدانتها بقوة للإعتداء العسكري الاسرائيلي على مرافق العراق النووية . كما أنها تدين أيضا جميع الاعتداءات العسكرية في الماضي وفي المستقبل على حد سواء ، على جميع المرافق النووية المكرّسة للأغراض السلمية" .

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، يتحتم عليّ أن أطرح للتصويت أولا التعديل الإيراني الفرعي المقترح إدخاله على التعديل الاردني .

أعطي الكلمة لممثل الاردن ، الذي يرغب في أن يتكلم في نقطة نظام .

السيد حمادنة (الاردن) : أرجو ألا أكون قد فهمت خطأ . إن وفد بلادي يرغب في أن يبقى التعديل المقدم منه كما هو بدون أية إضافات ، وذلك للاسباب التي شرحتها في مداخلتي السابقة .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل العراق الذي يرغب الكلام في نقطة نظام .

السيد صميدة (العراق) : يطلب وفد بلادي عدم النظر في كل التعديلات المقدمة على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة لا تسمح لي بقبول طلب ممثل العراق ، إلا إذا كان يطلب عدم اتخاذ أى إجراء بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي ، هل يود ممثل العراق أن يستند الى المادة ٧٤ ؟

السيد صميدة (العراق) : نعم ، يا سيدي الرئيس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنص المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة على :

"لأى ممثل أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالاضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين ان يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت وللرئيس أن يحدد الوقت الذى يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة."



Digitized by UNOG Library

هل يرغب أى ممثل أن يتكلم تاييدا لهذا الاقتراح الذى قدمه ممثل العراق ؟

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية ، وحسب السلطة المخولة للرئيس بموجب المادة ٧٤ ، احدد البيانات سواء بتأييد أو بمعارضة الاقتراح بخمس دقائق .

السيد رجائي خراساني ( جمهورية إيران الإسلامية ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفدى يرغب في أن يعرف بالضبط ما الذى سنصوت عليه ؟ هل الامر يتعلق باقتراح ممثل العراق استنادا الى المادة ٧٤ بعدم اتخاذ أى اجراء ؟ هل سنؤجل الجلسة ، ونؤجل عملية التصويت ، أم سنكتفي بحذف التعديلات المقترحة . أود أن أطلب التوضيح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما أفهم ، طلب ممثل العراق عدم اتخاذ اجراء بشأن التعديلات المختلفة التي اقترحها ممثل جمهورية إيران الإسلامية وكذلك ممثل الاردن . فهل يتفضل ممثل العراق بتأكيد فهمي هذا أو تصحيحه ؟

السيد صميدة (العراق) : وفقا للمادة ٧٤ ، طلبنا عدم ادخال أية تعديلات على مشروع القرار A/41/L.14 ونطلب أن يبقى مشروع القرار كما هو وكما قدمته الدول الموقعة عليه .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذا واضح تماما .

أعطي الكلمة لممثل جمهورية ايران الإسلامية الذي أشار نقطة نظام .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الإسلامية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ممثل العراق ، وفقا لما ذكره توا ، يطلب من الجمعية العامة ، استنادا الى المادة ٧٤ أن تحذف كافة التعديلات والتفييرات المقترح ادخالها على مشروع القرار الاصلي A/41/L.14 .

حسب ما افهم لا توجد في النظام الداخلي مادة تمنع تقديم تعديلات على مشاريع القرارات . هلي لي أن أسأل سيدي الرئيس ، اذا ما كنتم تشاركون نفس الرأي - لانه - اذا كان هذا هو الاجراء ، ففي هذه الحالة يستطيع أى وفد إذا أراد ، أن يصر على أنه



Digitized by UNOG Library

لايريد أية تعديلات . هذا هو ما يقوله ممثل العراق وما قاله ممثل الاردن : ببساطة ، انهما لا يريدان أية تعديلات . نفهم ذلك ، وهذا واضح . ولكن هل النظام الداخلي ، وبالتحديد المادة ٧٤ ، تنص على تحقيق هذا المطلب ؟ واذا لم تخني الذاكرة ، أولا وقبل كل شيء ، فان النظام الداخلي ولاسيما المادة ٧٤ سيتكلم عن المقترحات . ومقترحنا ليس اجرائيا ؛ بل هو مقترح مهم جدا وتعديل جوهري . اذا كان النظام الداخلي ، ولاسيما المادة ٧٤ لا تمكننا من ادخال تعديلات ففي هذه الحالة ، ينبغي طرح اقتراح ممثل العراق للتصويت ، والا فلنتجاهله .

هل لي أن أطلب منكم ، سيدي الرئيس ، أن توضح لنا على وجه التحديد ما الذي نفعله ؟ هل سنتصرف وفق طلب ممثل العراق ، الذي يقول انه لا يريد أية تعديلات أو تغييرات على مشروع قراره ، أو أننا ننفذ في الواقع المادة ٧٤ من النظام الداخلي ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقرأ من جديد ، المادة ٧٤ . وهذا نصها :

"لاى ممثل ، أثناء مناقشة أية مسألة ، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث . ويجوز لممثلين اثنين ، بالاضافة الى مقدم الاقتراح ، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته ، ثم يطرح الاقتراح فورا للتصويت . وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة ."

لقد اقترح ممثل العراق بموجب هذه المادة عدم قبول اى تعديل على النص الاصلي لمشروع القرار ، وبالتالي يتعين على رئيس الجمعية العامة ، بمقتضى أحكام المادة ٧٤ أن يطرح هذا الاقتراح للتصويت أولا . وهذا هو ما أعتزم أن أقوم به بالتحديد . فاذا قبلته الجمعية العامة سيتخذ مسارا معينا ، واذا لم تقبله سيكون هناك مسار آخر .

ان تفكيري واضح للغاية في كيفية معالجة هذه المسألة .



Digitized by UNOG Library

هل يرغب أى ممثل في الكلام تأييدا للاقتراح الذى قدمه ممثل العراق بموجب المادة ٧٤ ؟ لا أرى أحدا .

هل يرغب أى ممثل في الكلام ضد اقتراح ممثل العراق بمقتضى المادة ٧٤ ؟

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية . ولديه خمس دقائق فقط .

السيد رجائي خراساني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن السبب في طرح تعديلي هو أن الهجمات على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية لم تقتصر على الهجوم الصهيوني على المرافق العراقية . فقد وقعت اعتداءات اخرى في المنطقة . لذلك يتعين علينا ان نجعل مشروع القرار شاملا بحيث لا يقتصر فحسب على تلك الهجمات التي اعلن عنها من قبل على منشآت نووية اخرى مكرسة لاغراض سلمية فقط ، بل ان يشمل كذلك كافة الهجمات العسكرية التي يمكن أن تقع على تلك المرافق في المستقبل .

أعتقد أن هذه النقطة هامة لجميع الدول الاعضاء . وتتفق مع ما ورد في سجل الوكالة الدولية للطاقة الذرية .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما انه لا يوجد ممثلون آخرون ، يرغبون ، عملا بالمادة ٧٤ من النظام الداخلي ، في الكلام في معارضة الاقتراح المقدم من وفد العراق بعدم الموافقة على إدخال أى تعديل على مشروع القرار A/41/L.14 فسنطرح هذا الاقتراح الآن للتصويت .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البحرين ، بروني دار السلام ، شيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، جيبوتي ، مصر ، غينيا ، غيانا ، إندونيسيا ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، المغرب ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باراغواي ، قطر ، سانت لوسيا ، العربية السعودية ، سيشيل ، الصومال ، السودان ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : كوستاريكا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،



Digitized by UNOG Library

غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، أيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، كينيا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سيراليون ، جزر سليمان ، أسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد الاقتراح بأغلبية ٣٧ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٩٠ عضوا عن التصويت .*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبدأ الجمعية العامة الآن عملية التصويت على مشروع القرار A/41/L.14 بدون أي تعديل . لقد طلب إجراء تصويت مستقل على الفقرة ٢ من المنطوق ، إذا لم أسمع اعتراضا ، سنشرع في التصويت . وسنصوت أولا على الفقرة ٢ من المنطوق .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد كولومبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .



Digitized by UNOG Library

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، عمان ، باكستان ، بولندا ، قطر ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : أنتيغوا وبربودا ، استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،



Digitized by UNOG Library

نيجيريا ، النرويج ، باراغواي ، البرتغال ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، جزر سليمان ، أسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي .

الممتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، كوت ديفوار ، غينيا الإستوائية ، غابون ، هايتي ، جامايكا ، كينيا ، ليسوتو ، ليبريا ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تركيا ، فنزويلا ، زائير .

اعتمدت الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ٦٣ صوتا مقابل ٤١ وامتناع ٣٣ عضوا عن التصويت * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشروع القرار A/41/L.14 في مجموعه .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونـي دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، جمهورية افريقيا

---

* بعد ذلك أبلغ وفد نيجيريا الأمانة العامة بأنه كان ينوى التصويت مؤيدا .



Digitized by UNOG Library

الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : السلفادور ، هندوراس ، إسرائيل ، سانت كريستوفر ونيفيس ، الولايات المتحدة الأمريكية .



Digitized by UNOG Library

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلجيكا ، بوليفيا ، الكاميرون ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، أيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، ليبريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، موريشيوس ، المكسيك ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سيراليون ، جزر سليمان ، أسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.14 في مجموعه بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٥٥ عضوا عن التصويت (القرار ١٢/٤١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد نورهايم (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.14 الذي اعتمدته الجمعية العامة لتوها . يتضمن مشروع القرار هذا في رأي وفدي عددا من العناصر غير المقبولة . فنحن نجد أن الفقرة ٣ من المنطوق لا تتفق مع المرمى الاساسي للقرار ٤٤٣ الذي اتخذه المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي * .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد كباندا (رواندا) .



Digitized by UNOG Library

ويؤمن وفد بلادي إيمانا راسخا انه بعد اتخاذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا توجد ضرورة لاتخاذ اجراء آخر في الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وينبغي رفع البند قيد النظر من جدول أعمال الجمعية .

ولهذا صوتت النرويج معارضة للفقرة ٣ من منطوق القرار وامتنعت عن التصويت على مشروع القرار برمته .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أعربت المكسيك عن موقفها من هذه المسألة وعن إدانتها للعدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية الذي اقترفته اسرائيل في ٧ حزيران/يونيه وكان ذلك في مجلس الأمن في الشهر ذاته .

غير أن وفد المكسيك امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.14 للأسباب التي أوضحناها في هذه القاعة منذ عام مضى ، عندما كانت الجمعية تنظر نفس البند . ويرد تعليل تصويت الوفد المكسيكي في ذلك الوقت في الوثيقة A/40/PV.59 .

السيد أوكيلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفد استراليا عن التصويت على مشروع القرار A/41/L.14 ، الذي اقترعت عليه الجمعية العامة توا .

وقد سجلنا تصويتنا آخذين في الاعتبار تماما الهجوم الذي قامت به اسرائيل عام ١٩٨١ على المفاعل النووي العراقي . وقد أدانت استراليا ذلك الهجوم في حينه بعبارات لا لبس فيها . ولم يحدث تغيير من ذلك الوقت يستدعي منا تغيير رأينا من أن هذا الهجوم يتعارض مع معايير السلوك الدولي .

ونحن نؤيد بشدة نظام عدم الانتشار الدولي والدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تدعيمه النظام ، ولاسيما عن طريق نظام الضمانات . ومن ثم فإن استراليا تستشعر الحساسية والقلق تجاه أية إجراءات نرى أنها قد تهدد ذلك النظام .



Digitized by UNOG Library

ونحن نرحب بما تضمنه مشروع القرار من دعوة لإسرائيل بل ولكل البلدان في الشرق الأوسط لأن تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد صوتت استراليا معارضة للفقرة ٣ من منطوق القرار . فقد قدمت اسرائيل تعهدات محددة بعدم مهاجمة المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر في الشرق الأوسط أو غيره . ونحن نعتبر أن تعهدها في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كان صادرا عن نية حسنة .

ولكن إدراج الفقرة ٣ في منطوق مشروع القرار ليس هو الذي أثر على قرار وفد بلادي بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار ككل ، إذ تشعر استراليا بقلق إزاء استمرار وتكرار نظر الجمعية العامة لهذا البند على نحو غير مثمر . ولقد شعرنا بخيبة الأمل لأن القرار الذي اقترعنا عليه لتونا يتضمن إدراج بند بهذا الخصوص في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وتعتقد استراليا أن هذا الموضوع قد بحث على نحو مرض في إطار الامم المتحدة وأن إعادة عرضه من جديد في الدورة الثانية والاربعين لن يساعد على إحراز نتائج مثمرة .

السيد لونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ عام ١٩٨١ ووفد بيرو يصوت مؤيدا لمشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند بما يتفق مع سياسة رفض أي عمل يتضمن استخدام القوة والتدخل الاجنبي . وبهذه المناسبة نؤكد من جديد إدانتنا للهجوم على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، ولاي عمل يتضمن نفس الانتهاك للقانون الدولي في الحاضر أو في المستقبل .

غير أننا نعتقد ، في ضوء الوقت الذي انقضى على وقوع الحدث قيد النظر ، وبسبب تكرار إدانة الجمعية العامة لهذا الحدث إدانة قاطعة ، أن مشروع القرار قد فتح الباب لظهور مشاكل إجرائية ولم يحالفه التوفيق المناسب ، ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار .

السيدة جرفييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نظرا لان مشروع القرار A/41/L.14 لم يتضمن عددا من العناصر التي تثير التساؤل في القرار ٦/٤٠



Digitized by UNOG Library

الذي اتخذ في العام الماضي ، فقد غيرت كندا تصويتها من الاعتراض في العام الماضي الى الامتناع عن التصويت هذا العام .

ومع ذلك ، فإن وفد بلادي مازال يعارض بعض النقاط التي يثيرها مشروع القرار .

والحق ان كل الوفود تتذكر أن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ قد اتخذ القرار ٤٤٣ الذي أقفل ، من وجهة نظرنا ، باب المناقشة في هذه المسألة برمتها .

وتأسف كندا لإصرار بعض الوفود على إعادة طرح المسألة عاما بعد عام ، الامر الذي لا يساعد بحال من الاحوال على تحسين الحالة وخلق المناخ الضروري لايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، والذي يثقل فضلا عن ذلك ، جدول أعمال الجمعية العامة في وقت تقتضي الحاجة ترشيد أعمالنا أكثر من أي وقت مضى .

السيد إلقيمار (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتضمن القرار الذي اعتمد لتوه عناصر يستطيع وفد بلادي تأييدها بسهولة . وإدانة السويد للعدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية في عام ١٩٨١ مسجلة . ولا يساور أحد الشك حول جدية الحكومة السويدية تجاه أعمال العدوان هذه ، مهما كانت الجهة التي تقوم بها كما نؤيد تأييدا قلبيا النداءات الموجهة لإسرائيل وللبلدان الاخرى التي لم تفعل ذلك بإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

غير أن القرار ، يتضمن أيضا عناصر لا يقبلها وفد بلادي . وينبغي أن نذكر أن البيانات التي قبلت باسم حكومة اسرائيل - وكان بعضها مكتوبا - قد أفادت بأن اسرائيل لن تهاجم أو تهدد أية منشآت نووية مكرسة للاغراض السلمية . وقد أحاط قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٥ والذي اشتركت في تقديمه بلدان الشمال ، علما بتلك البيانات وخلص الى أن

"اسرائيل قد تعهدت بناء على ذلك بعدم مهاجمة المنشآت النووية في العراق أو في أي مكان آخر في الشرق الاوسط أو في غيره من المناطق" .



Digitized by UNOG Library

وفي الواقع ان هذا القرار قد وضع نهاية لنظر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في موضوع العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي والقرار الذي اتخذ لتوه لا يأخذ هذه الحقيقة في الحسبان . بل أن الفقرة ٢ من المنطوق تتعارض تعارضا واضحا مع القرار الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أشرت اليه .

ولهذا السبب ، صوت وفد بلادي معارضا للفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار وامتنع عن التصويت على مشروع القرار برمته .

السيد سيماس مفاليز (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يتوفر للوفود سوى أقل من ٢٤ ساعة لكي تقرأ وتحلل وتصوت على مشروع القرار بشأن هذا البند . ونحن ندين بشدة هذا الإجراء الذي يستهدف حرمان الوفود من النظر في المسائل الهامة بجدية وبعناية .

وعند التصويت بالتأييد لمشروع القرار A/41/L.14 لاحظ الوفد البرازيلي أن المؤتمر التاسع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد قبل تأكيدات حكومة اسرائيل بأنها لن تهاجم أو تهدد بالهجوم على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية .



Digitized by UNOG Library

إن ذلك التطور ، الذي تأكد فيما بعد في تقرير الأمين العام (A/40/783) ، كان جديرا باشارة محددة في النص الجديد .

إلا أن العناصر الاخرى لمشروع القرار تبرهن على أغراض ذات طابع عام تؤيدها البرازيل ، مثل حق تطوير الطاقة النووية للاغراض السلمية ، وأهمية منع الهجمات العسكرية على المنشآت النووية ، وانطلاقا من هذا المنظور الاوسع ، تكون الفحوى الرئيسية لمشروع القرار جديرة بالتصويت الإيجابي .

ورغما عن ذلك ، يسجل وفد البرازيل اعتزامه إعادة تقييم موقفه في مناسبات لاحقة ، إذا ما اتضح ان هذا البند يستخدم كاداة لزيادة التوترات التي لا مبرر لها بدلا من النهوض بتطور ايجابي موضوعي بشأن هذا الامر .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار لانه يتضمن العناصر الرئيسية التي تكشف المعتدي على المفاعل العراقي . إلا أننا لم نشارك في تبني مشروع القرار ، لاننا كنا نفضل أن يشير المشروع صراحة الى إدانة المعتدي .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتنا لصالح مشروع القرار الذي اعتمد توا ، لانه يتضمن عناصر مقبولة بالنسبة لوفدي . وقد كان مشروع القرار في مجمله مرض غير أن روحه العامة - التي كانت بمثابة هجوم - وإن كان غير قوي بالقدر الكافي - على القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين - هي التي وفرت سببا أقوى لتصويتنا الإيجابي .

إلا أننا قد صوتنا ضد المقترح العراقي ، لانه كان في صالح وفد القاعدة الصهيونية . إن التعديل الذي تقدمت أنا به لم يكن سوى إدانة قوية للهجوم العسكري الذي شنته القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين على المنشآت النووية العراقية . ويؤسفنا ان هذه الإدانة لم تحظ بقبول ممثل العراق .

كما أن التعديل الذي تقدمت به تضمن أيضا إدانة عامة للغاية لجميع الهجمات العسكرية على كل المنشآت النووية المكرسة للاغراض السلمية . وهذا الجزء من التعديل



Digitized by UNOG Library

أيضا لم يحظ بقبول ممثل العراق . وقد كان هذا بمثابة مفاجأة كبيرة لنا ، لانني كنت أعتقد دوما انه أيا كانت الحالة ، فإن وفد العراق يجب أن يؤيد باستمرار أي قرار يؤازر حقوق الشعب العراقي . وحسبما أذكر ، فهذه هي المرة الأولى التي قرر فيه ممثل العراق أن يصوت ضد شيء يدين العدوان العسكري الاسرائيلي على ممتلكات الشعب العراقي . وهذا موقف غريب شاذ بل ومقزز . ويؤسفني غاية الأسف أن العراق لا يدين الهجمات العسكرية الاسرائيلية . وقد كنت أعتقد ان هذا هوالشغل الشاغل لوفد العراق والموقف المبدئي الاساسي له هو أن يدين مايسمى بالهجمات الاسرائيلية - وهي في حقيقة الامر صهيونية - على ممتلكات الشعب العراقي . إن هذا التواطؤ الخفي - الذي يجب أن يشجب - يعد مسالة بالغة الخطورة وتشكل سابقة هامة للغاية .

ونحن الآن نتفهم السبب في وجود بعض التنسيق السياسي في هذه الجمعية العامة وفي المنطقة على حد سواء . لكن وفد بلادي ، بالرغم من هذه الحركة الشريرة التي قام بها العراقيون لصالح الصهاينة ، ظل ملتزما بالمبدأ ، وقد صوت وسيصوت في المستقبل لصالح أي قرار يؤازر الشعب العراقي ويدافع عن ممتلكاته ويناهض أعمال التدخل والعمليات العسكرية ضد العراق .

السيد كاباغلي (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان امتناع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار ، لا يجب أن يفسر على انه يمس بالموقف الذي اتخذته حكومة الارجنتين ، التي كررت في محافل عديدة ادانتها للهجوم على المنشآت النووية . ومع ذلك ، فإنه من الصعب على وفد بلادي ان يوائم بين النص الوارد في الفقرة الثالثة من مشروع القرار وما ورد في الفقرة ٣ من المنطوق .

السيد باتلي (اوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد بلادي معارضا للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، نظرا لأن اسرائيل قدمت ضمانات مقبولة فيما يتعلق بالهجوم على المفاعل النووي العراقي أو أي أعمال مماثلة ، وذلك في عام ١٩٨٥ في مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه ، بالرغم من أنه كان يمكننا أن نصوت تأييدا لبعض



Digitized by UNOG Library

الاحكام العامة للغاية الواردة في بعض الفقرات ، لاننا نعتبر ان هذا الامر سابق أن نوقش على نحو مرض ، وكما ذكرت ممثلة كندا في تعليلها للتصويت ، ان الاستمرار في مناقشة هذا الموضوع لن يساعد على ترشيد أعمال الجمعية العامة في بحثها لشتى البنود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في تعليل التصويت .

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون الكلام ممارسة لحق الرد .

فهل لي أن اذكّر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تكون البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد مقصورة على عشر دقائق بالنسبة للبيان الاول وخمس دقائق للبيان الثاني ، ويجب ان يدلي بها الممثلون من مقاعدهم .



Digitized by UNOG Library

السيد صميده (العراق) : وقف كالعادة أمامنا هذا اليوم ممثل الكيان الصهيوني ليردد أشياء سبق أن رددها في السنوات السابقة ، ويحاول فيما رددده أن يقنعنا بضرورة التسليم بالأمر الواقع . يريد منّا ممثل الكيان الصهيوني أن نقبل بنتائج عدوانهم على المفاعل النووي العراقي المخصص لأغراض سلمية ، يريد منّا ألا نتحدث عن هذا العدوان ونكرر إدانته الى أن يقبل الكيان الصهيوني باعطاء الضمانات الكافية والتعهد الواضح بعدم تكرار هذه الجريمة .

وكالعادة فإن ممثل الكيان الصهيوني دوما يرتكب كيانه الجريمة ويحاول إخفاء معالمها حتى لا يشار اليه بالبنان عما ارتكب وما اقترف من جرائم ضد الدول المجاورة لكيانه في المنطقة .

يريد منا ألا نتحدث عن اغتصاب أرض فلسطين باعتباره أمرا واقعا . يريد منا ألا نتحدث عن تهجير مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين لأنه أمر واقع . يريد أن يمحو معالم جريمته في تهجير شعب كامل من أرضه بمحاولاته المتكررة لقصف المخيمات وضربها وقتل الفلسطينيين حتى يخفي هذه الجريمة ويخفي معالمها . يريد منا دائما أن نقبل بعدوانه وبسياسته التوسعية ونعتبر ذلك قدرا علينا ، لابد أن نقبله ونسكت عليه . هذه هي السياسة الاسرائيلية المتعارف عليها منذ أن تشكّل هذا الكيان الغريب في منطقتنا في أواخر الأربعينات .

لقد تحدث مندوب الكيان الصهيوني عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقال ان كيانه تعهد للوكالة . لكن أي تعهد ؟ هل يمكننا ان نصدق ما يقوله عوزي ايلام ولا نصدق ما يقوله شارون وما يقوله مسؤولون كبار في حكومته الذين يهددون ويكررون التهديدات بانهم سيكررون ضربتهم لأي مفاعل ينشأ في المستقبل في العراق . يريد أن نصدق عوزي ايلام الذي قدم رسالة غامضة ، وحتى هذه الرسالة الغامضة لم تعترف باشراف الوكالة وبرقابتها ، ووضع نفسه مكان هذه الوكالة . في هذه الرسالة ، اعطى لإسرائيل الحق في تقدير ما هي المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية ، بدلا من أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذه المهمة .



Digitized by UNOG Library

تساءل قبل قليل مندوب اسرائيل ، ذلك الكيان الصهيوني ، عن الضمانات التي يقدمها العراق لالتزامه بعدم الهجوم على منشآت نووية مخصصة للأغراض السلمية . العراق التزامه معروف بالمحافظة على هذه المؤسسات من وضع منشآته تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن توقيعه على معاهدة حظر الانتشار النووي ، وهي إحدى المعاهدتين اللتين لم تقبلهما اسرائيل حتى الآن . ورغم ذلك ، فإن اسرائيل مازالت ترفض اخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة ، وترفض الإعلان عن عدم حيازتها لأسلحة نووية ، وترفض ايقاف تعاونها النووي مع نظام بريتوريا العنصري ، وترفض ايضا انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . وما نشر مؤخرا عن الترسانة النووية الاسرائيلية لدليل على نيتها العدوانية .

لقد تحدث مندوب الكيان الصهيوني عن الحرب بين العراق وايران ، واعتبر العراق مسؤولا عن هذه الحرب . ومعلوم لدى الجميع ان العراق يسعى لايقاف هذه الحرب وقد قبل كل الوسائل السلمية لحل هذا النزاع . أما الكيان الصهيوني فهو الذي يصب الزيت على النار ، وهو الذي يعمل على تأجيج هذه الحرب وزيادتها ، وعلى إطالة هذه الحرب من خلال تزويده ايران بالسلاح ، وما نشر في الصحافة وما عرض في التليفزيون الامريكي عن هذا التعاون التسليحي معروف لديكم جميعا .

وزعم ان العراق يدعم الارهاب ، وفي هذا الخصوص نعرف جميعا ان الذي أدخل الارهاب في هذه المنطقة هو الكيان الصهيوني ، وذلك من خلال المنظمات التي شكلها - منظمة أرغون وزعيمها بيغن ، ومنظمة شتيرن وزعيمها شامير ، الذي هو رئيس الوزراء الحالي للكيان الصهيوني . وهذه العصابة هي التي قتلت الكونت برنادوت ، وسيط الامم المتحدة في النزاع حول القضية الفلسطينية . ومذابح دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا معروفة لدى الجميع ، ومعروف من قام بها ومن دبرها من هذه العصابات الارهابية المعروف تاريخها في هذه المنطقة .

لذلك كان عليه ألا يتحدث عن الارهاب لأنهم هم الذين خلقوا هذه الظاهرة وأدخلوها في هذه المنطقة ، وهم يحصدون الآن بعض نتائجها .



Digitized by UNOG Library

أما ما أشار اليه مندوب ايران حول إدخال تعديلات على مشروع القرار الذي تمت الموافقة عليه الآن ، فنحن لم نقبل هذه التعديلات المصطنعة ، لأنه معروف الهدف منها من جانب ايران . والمسرحية التي شاهدناها اليوم في التراشق بالكلام والاتهامات بين وفدي ايران واسرائيل ما هي إلا محاولة لإخفاء التعاون التسليحي القائم بين الكيانين لزعزعة استقرار المنطقة وعدم تمكينها من تنفيذ التنمية لصالح شعوبها .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمتعت بعناية بالغة الى ما قاله توا ممثل العراق والى كل ما ذكر عن موضعات كثيرة ، ولكنني لم أسمعه يقدم ردا محددا على سؤالنا . لم يكن سؤالنا حول ما إذا كان العراق قد وقع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . لقد وقع القذافي أيضا على تلك المعاهدة ، وهو يحاول الحصول على قنبلة نووية من خلال سبل شتى . وقد قرر ان يكون توقيعه على تلك المعاهدة أحد هذه السبل ، وذلك من أجل الحصول على التكنولوجيا والوصول الى مرافقها . وهو لم يخف هدفه هذا . لقد وجهنا سؤالا محددا ، ألا وهو هل يعطينا العراق تأكيدات بعدم الهجوم على المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية ؟ ولم نسمع بعد مثل هذه التأكيدات .

إن ما سمعناه هنا طوال هذه المناقشة اليوم كان شيئا غريبا للغاية . لقد شهدنا أمورا مضحكة أحيانا ، وأظن انها محزنة أحيانا أخرى . ما الذي كا يدور حوله ممثلا ايران والعراق ووسيط عربي بينهما وأعضاء آخرون من المجموعة العربية هنا . الذين لم يتكلموا ولكن كان رأيهم واضحا ؟ لماذا اقترحوا تعديلات وتعديلات مضادة ، وقاموا بتحركات وتحركات مضادة ؟ ما هذا التعديل الذي لا يستحق هذا الاسم ؟ نحن نعرف حقيقة القضية . انها ليست اسرائيل . انها قضية الهجمات العراقية على المفاعل النووي الايراني . تلك هي القضية .

ان قيام العراق بحذف التعديلات لم يكن من أجل اسرائيل . لقد تم ذلك من أجل العراق ، العراق الذي طرح مشروع القرار هذا ضد الهجوم الاسرائيلي الذي وقع عام ١٩٨١ . وعلى الرغم من ان اسرائيل قد اعطت تأكيدات قوية بانها لن تقوم بأي هجمات



Digitized by UNOG Library

على المنشآت النووية السلمية ، فإن العراق مازال مستغرقا في محاولات لمنع أي قرار يحمل إسمه ، وهو يرفض إعطاء تأكيدات بعدم القيام بمثل هذه الهجمات مستقبلا . هذا هو الشيء المضحك الذي نناقشه هذا اليوم .



Digitized by UNOG Library

وإذ أصغيت الى التعقيبات المتعمقة التي أدلى بها العديد من الممثلين هنا ، وإذ أنظر الى نتائج التصويت ، يسعدني أن ألاحظ أننا لسنا وحدنا الذين نرى ان هذا ضرب من العبث . فالتصويت لصالح هذا القرار قد انخفض حجمه على نحو منتظم . هذه هي السنة الرابعة التي ينخفض فيها على الرغم من التحايلات اللغوية المختلفة ، واعتقد ان التصويت الهام والمناسب الذي يتوجب علينا النظر فيه هو التصويت على استبعاد هذا القرار تماما من جدول الأعمال . فهو لا يجوز أن يكون على جدول الأعمال في السنة القادمة ، وانني لعلى يقين من أن العديد من الممثلين سيؤيدونني في هذا الشعور .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : استمعنا هذا الصباح لممثل الكيان الصهيوني وهو يدلي كعادته بأكاذيبه المتكررة ضد بلدي ، والتي لا أساس لها من الصحة كما تأكد ذلك من اكتشاف حملة التضليل الإعلامي ضد بلدي ، إن تاريخ الكيان الصهيوني معروف ومسجل في وثائق الامم المتحدة . إن الارهاب الحقيقي هو ضرب مفاعل نووي تم إنشاؤه لأغراض سلمية وتحت نظام الضمانات الدولية المعروفة . إن هذا العمل كان من شأنه ان يعرّض المنطقة كاملها للخطر النووي ، وكان ذلك سيقضي على المدنيين الأبرياء ، ويعرّض شعوب المنطقة كلها لمخاطر الاشعاع النووي . ان الجميع على علم بالممارسات الصهيونية الإرهابية في جنوب لبنان وفلسطين المحتلة ، ومطاردة الفلسطينيين اللاجئين في تونس ، هذا هو الإرهاب بعينه ، وهو إرهاب رسمي تمارسه العصابة الصهيونية في كامل المنطقة ، ويكفي أن ما يسمى باسرائيل قامت أساسا على الإرهاب ، وطرد شعب كامله من أرضه ، وحرمانه من حقه في تقرير المصير . ولم يكفها هذا بل دأبت باستمرار على مطاردتهم حتى في مخيمات اللاجئين . وخير دليل على إرهاب اسرائيل ما حدث في مخيمات صبرا وشاتيلا من مجازر راح ضحيتها مئات الفلسطينيين من النساء والأطفال والشيوخ العزل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكّر المتكلم التالي وهو ممثل العراق ان ممارسته لحقه في الرد للمرة الثانية ينبغي ان تقتصر على خمس دقائق .

وقد طلب ممثل إيران الكلمة لإثارة نقطة نظام .



Digitized by UNOG Library

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث ان وفدي قد طلب أيضا ممارسة حقه في الرد ، فإنني اتساءل عما إذا كان ممثل العراق سيتكلم لمدة خمس دقائق ثم يمكنني التكلم بصفة متواصلة لمدة ١٥ دقيقة ، أم أن الرئيس يفضل إتاحة الفرصة لي لممارسة حقي في الرد الآن لمدة الدقائق العشر الأولى ثم استمر في استغلال حقي الثاني في الرد لمدة خمس دقائق أخرى بعد ان تستخدم الوفود الاخرى حقها في الرد للمرة الثانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أذكّر ممثل ايران ان اسمه مدرج على قائمة المتكلمين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد ، بيد ان اسم العراق جاء على القائمة قبله .

السيد صميدة (العراق) : أود أن أشير الى ما ذكره ممثل الكيان الصهيوني حول التزام العراق بعدم الهجوم على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية . وقد أشرنا في ردنا الى التزامنا بذلك من خلال انتمائنا الى المعاهدات المتعلقة بالموضوع . وقد أشار ممثل الكيان الصهيوني كالعادة ، لأغراض في نفس يعقوب ، الى ما يسمى بوشهر . وفي هذا الخصوص أود فقط أن أشير عليه بأن يسأل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن وجود مثل هذا الوهم لديها . ومعلوماتنا انه لا يوجد شيء لدى وكالة الطاقة الذرية يسمى بمفاعل بوشهر . النقطة الاساسية التي نود أن نؤكد تحدينا بها لممثل الكيان الصهيوني هو ما سبق أن طرحه وفدي في الدورة السابقة ، وهي ان يدلي ممثل الكيان الصهيوني بتصريح في جملة واحدة مفادها ان اسرائيل لن تهاجم أية منشأة نووية تخضع كلية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . هذا التعهد الواضح الصريح هو الذي نريده ، ونريد أن يعلنه ممثل الكيان الصهيوني أمام هذه الجمعية الموقرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن استرعي انتباه ممثل ايران الى أن أمامه عشر دقائق لممارسة حقه في الرد ، وانه لا سبيل الى دمج الدقائق العشر المخصصة لممارسة حق الرد للمرة الاولى مع الدقائق الخمس المخصصة للمرة الثانية .



Digitized by UNOG Library

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لايزال عالقا في ذهني ذلك السؤال البالغ الاهمية والذي بقي دون إجابة من جانب العراق . ما هو السبب الذي جعل الوفد العراقي غير مستعد لإدانة اسرائيل ؟ اعتقد ان وفد العراق يتسلم رواتبه من بغداد . ومهما كان النظام في بغداد فإن رواتب الوفد تأتي من هناك ، ومن ثم فمن المفترض ان يدافع عن حقوق الشعب العراقي في مواجهة القاعدة الصهيونية لا أن يؤيد القاعدة الصهيونية ضد الشعب العراقي .



Digitized by UNOG Library

إن ما أصابنا بدهشة كبيرة ان ممثل العراق لم يكن على استعداد ـ تحت أي ظرف من الظروف ـ لإدانة أعمال العدوان الاسرائيلية ، أعمال العدوان الصهيونية ، الغزو العسكري لمنشآت نووية عراقية . وأيا كانت صياغة التعديل ، فإن الرسالة واضحة . إنها إدانة العدوان الصهيوني على المنشآت الذرية العراقية . وقد كنا نتوقع موقفا ايجابيا من جانب الوفد العراقي .

النقطة الاخرى التي أود إبداءها هي أنه حقيقي أيضا ان العراق انتهك جميع الاحكام الدولية فيما يتعلق بالمنشآت النووية المخصصة للاغراض السلمية . ويعرف الجميع ، كما ان سجلات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد ، ان العراق لم يشن هجوما واحدا وانما عدة هجمات على المنشآت النووية في بوشهر . إلا أن ما قلناه في تعديلنا لم يكن موجها بشكل خاص الى بوشهر . إنما أردنا فقط أن ندين بعبارات عامة جميع الهجمات العسكرية أيا كان مصدرها ، العراق أو اسرائيل أو أي مكان آخر ، ضد المنشآت النووية المصممة للاغراض السلمية . واعتقد ان هذه النقطة كان ينبغي ان يقبلها الممثل العراقي . ولكنها ـ للاسف ـ لم تقبل .

وأود ان أضيف ان ممثل القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين قال في البيان غير المناسب الذي أدلى به ان وفد بلادي يعتقد ان الجمعية العامة ليس لها وضع عالمي وانه ينبغي لها ألا تدلي بأي تعليق أو بيان أو تهتم بالنزاع الايراني العراقي . وهذا زيف . هذه مغالطة . هذه أكثر من مغالطة ، انها تشويه متعمد للحقائق المطروحة في الجمعية العامة .

قلت ببساطة في بياني الى الجمعية العامة ان المسألة محل النظر هي أعمال العدوان العسكرية التي قامت بها القاعدة الصهيونية ضد المنشآت النووية العراقية . وان هناك مسائل أخرى دخيلة يراد بها تحويل انتباه هذه الهيئة الدولية . كان هذا بالفعل هو قرار ممثل القاعدة الصهيونية ، وكانت هذه نيته ، لتحويل الانتباه ، لتغيير المسألة الاصلية محل النظر ، الى مسائل أخرى قد تكون أو لا تكون موضع نظر تحت بنود أخرى .



Digitized by UNOG Library

وتقضي اجراءات الجمعية العامة دائما عن حق بالفصل بين المسائل المختلفة المدرجة تحت بنود مختلفة . والبند محل النظر اليوم لم يكن النزاع الايراني العراقي ، وإنما كان العدوان الصهيوني ضد المنشآت النووية في العراق . لذلك ، فإن التشويهات التي قام بها الممثل الصهيوني كانت جزءا من سلسلة طويلة تظهر أولا وقبل كل شيء الاتجاه الى التشويه والتحريف . وثانيا خلط المسألة وخداع وتضليل الرأي العام المُمثل في هذه الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل إعطاء الكلمة لممثل اسرائيل ، اذكره بأن له الحق في الكلام لمدة خمس دقائق لان هذه هي المرة الثانية التي يمارس فيها حقه في الرد .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف أصحح الآن ما ذكره ممثل ايران . لقد قال بالفعل ان هذه المناقشة ينبغي ان تتناول فورا مسألة السلم والأمن الدوليين ، والا تشمل مسائل غير هامة ، وبدأ يسرد قائمة بعلل وهمية في مجالات شتى لا صلة لها بهذه المناقشة ، وزعم ان اسرائيل مسؤولة عنها . ولكنه قال بعد ذلك ان الحرب الحقيقية الدائرة الآن بين ايران والعراق ليست مسألة هامة لتكون جزءا من المناقشة . قال انه لا محل لها . انه يقول ، وقد اصبت بالدهشة وانا أسمع هذا ، ان استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الشعب الايراني مسألة لا محل لها في المناقشة الأوسع إطارا للسلم والأمن الدوليين . مسألة لا محل لها . وكذلك انتهاكات القانون الدولي التي تقوم بها ايران ضد العراق ، ضد سجنائه وضد غيرهم . هذه أيضا لا محل لها .

وما ذكرته اننا إما أن نجري مناقشة شاملة ـ ونتناول فيها الحقائق وغير الحقائق ـ أو نضيق نطاقها في حدود المناقشة المحددة هنا . وبتضييق نطاقها ، استمعت مرة أخرى بعناية فائقة الى الملاحظة الثانية التي أدلى بها ممثل العراق ، ولم اسمع تعهدا محددا بعدم شن هجوم على المنشآت النووية السلمية . سمعت كلمة "مفترضة" . قال ان هذه التعهدات مفترضة . لماذا هي مفترضة ؟ ولماذا هي غير صريحة ؟



Digitized by UNOG Library

لماذا هي غير مباشرة ؟ لأن العراق لا يريد ان يتعهد بها . لقد فعلنا هذا ، ولكنهم لا يريدون ان يفعلوه . مرة أخرى ليس هناك ما يؤكد سخافة هذه المناقشة أو عدم أهميتها أكثر من ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل جمهورية ايران الإسلامية ممارسة حقه في الرد للمرة الثانية . وله حق الكلام لمدة خمس دقائق .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الجمعية العامة ، يقول العديد من الممثلين ما يريدون قوله . أما ان تكون بياناتهم ذات صلة أم لا فمسألة مختلفة . وفيما يتعلق بالبيانات التي أدلى بها ممثل القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين ، فإنها خراجة تماما عن الموضوع . انه يتكلم دائما عن أشياء لا صلة لها بالموضوع المطروح . وحقيقة الأمر . إن وجوده هنا نفسه لا محل له . ولكن إذا كانت أمور السلم والأمن الدوليين تتيح لأحد الوفود الحاضرة هنا فرصة لتشتيت انتباهنا عن المسألة التي نناقشها ، فقد نجح في ذلك ممثل القاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين . غير أننا في الواقع نناقش فقط مشروع القرار المقدم من العراق ودول أخرى الذي يتعلق بعدوان القاعدة الصهيونية على المنشآت العراقية .

وليست هناك حاجة لإشارة جميع المنازعات الدولية هنا وارباك الناس . بطبيعة الحال سيكون من الملائم والمناسب تماما عند مناقشة السلم والأمن الدوليين أن نتكلم عن الوجود غير الشرعي لقاعدة إرهابية في فلسطين ، المسماة الآن اسرائيل . هذه مسألة ذات صلة تماما . وأعتقد انه عندما تناقش مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، يكون علينا أن نتحدث من جديد عن هذا الكرب ، هذا القلق ، هذا العنصر المزعزع للاستقرار ، عنصر الفساد والتشويه والغزو والتوسع الذي فرض على منطقتنا . هذا بالتحديد أمر ذو صلة في كل إطار يتعلق بالسلم والأمن الدوليين . لكنني لا أعتقد أن البيان الذي أدلى به ممثل القاعدة الصهيونية له أي اتصال بالموضوع . إنما قصد به فقط إشاعة البلبلة . كانت هذه نيته وقد نفذها .



Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بهذا نختتم نظرنا للبند ٢٤ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠



Digitized by UNOG Library